الأمم المتحدة S/2024/170

مجلس الأمن

Distr.: General
15 February 2024
Arabic
Original: English

جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - مدَّد مجلس الأمن، بموجب قراره 2709 (2023)، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذها كل أربعة أشهر. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ صدور التقرير السابق المؤرخ 16 تشرين الأول/أكتوبر 2023 (S/2023/769).

ثانيا - الحالة السياسية

2 - اتسم المشهد السياسي بردود أفعال متباينة من المعارضة السياسية ومن قادة الجماعات المسلحة على مساعي الرئيس فوستان - آركانج توادیرا المنفتحة على الحوار. وفي الوقت نفسه، أثارت التدابير المبلغ عن اتخاذها ضد زعماء المعارضة السياسية واعتقال قوات الدفاع والأمن الوطنية لأحد أعضاء البرلمان مخاوفَ من تقلص الحيز السياسي. وواصلت البعثة المتكاملة بذل مساعيها الحميدة للترويج للحوار الشامل للجميع، معززة الجهود الرامية إلى توطيد ما تحقق من مكاسب في النهوض بعملية السلام على الصعيد المحلي.

التطورات السياسية

3 - استمر النقاش حول ابتغاء الانخراط في حوار سياسي مع جميع الجهات الفاعلة السياسية. وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، في فرنسا وأوروبا، أصدرت اللجنة المخصصة لإحياء الحزب السياسي كوا نا كوا بلاغا أعربت فيه عن اهتمامه بالمشاركة في عملية للحوار، ثم في 5 كانون الأول/ديسمبر، وجّه الحزب رسالة إلى البعثة المتكاملة أبلغ فيها بعودة أعضائه من المنفى إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وبوشوك استئنافه أنشطته في البلد. وفي مقابلة إذاعية أُجريت في 27 تشرين الثاني/نوفمبر، أكد أنيسي - جورج دولوغيلي، نيابة عن الكتلة الجمهورية للدفاع عن دستور عام 2016، أن الكتلة لم تمارس ضغوطا لصالح

الرجاء إعادة استعمال الورق

الحوار المقترح ولم تروج له ولن تشارك فيه، على اعتبار أن ذلك سيجعل الدستور الجديد أمرا مُبرما. وفي 5 كانون الأول/ديسمبر، أنشأ رئيس الوزراء السابق هنري – ماري دوندرا حزبه السياسي، حزب الوحدة الجمهورية، معلنا اصطفاف الحزب سياسيا ضمن أحزاب الوسط ودعمه للمبادرات الرامية إلى تعزيز السلام والتماسك الاجتماعي وإثمار الفرص التجارية.

4 - وفي 1 كانون الأول/ديسمبر، في الذكرى الخامسة والستين لإنشاء الجمهورية، ألقى الرئيس خطابا إلى الأمة أشاد فيه بقوات الدفاع والأمن الوطنية. وأعرب أيضا عن امتنانه للبعثة المتكاملة وللشركاء الثنائيين والتقنيين والماليين لجمهورية أفريقيا الوسطى لما يقدمونه من دعم للبلد. ودعا الجهات الفاعلة السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى الموجودة في الخارج إلى أن تعود إلى البلد وتشارك في تنميته. فاستجابت بعض الجهات الفاعلة السياسية لدعوة الرئيس، بما في ذلك متحدث باسم الكتلة الجمهورية للدفاع عن دستور عام 2016، هو مارتان زيغيلي، الذي علَّق على ذلك في 5 كانون الأول/ديسمبر قائلا إن المعارضة الديمقراطية ظلت تطلب الحوار الشامل للجميع منذ الانتخابات العامة السابقة في عام 2020، كما أعرب عن مشاغل بشأن النهج الذي تتبعه الحكومة.

5 - وفي 11 كانون الأول/ديسمبر، أمر رئيس الجمعية الوطنية بإجراء تخفيض جزئي في أجور أعضاء من المعارضة في البرلمان، ومنهم السيد دولوغيلي والسيد زيغيلي والسيد ياندوكا، بسبب تغيبهم لفترات طويلة عن البلد. وفي 15 كانون الأول/ديسمبر، أي بعد أيام قليلة من عودة السيد ياندوكا المبلغ عنها إلى البلد، ألقت قوات الدفاع والأمن الوطنية القبض عليه واحتجزته للاشتباه في ضلوعه في مؤامرة انقلابية، وهو ادعاء رفضه حزب المبادرة من أجل التحول من خلال العمل الذي ينتمي إليه السيد ياندوكا. وكان السيد ياندوكا، حتى 12 شباط/فبراير 2024، ما زال قيد الاحتجاز.

6 - وعقدت الجمعية الوطنية دورتها العادية الثانية لعام 2023 في الفترة من 2 تشرين الأول/أكتوبر إلى 29 كانون الأول/ديسمبر 2023، التي اعتمدت خلالها الميزانية الوطنية للبلد لعام 2024، بمبلغ مجموعه 485,7 مليون دولار، منه مبلغ 268,9 مليون دولار يُتوقع أن يتأتى من الموارد المحلية (بزيادة قدرها 14,6 في المائة مقارنة بميزانية عام 2023) ومبلغ 218,6 مليون دولار يُتوقع أن يتأتى من الموارد الخارجية. وقدر الإنفاق الإجمالي بمبلغ 534,4 مليون دولار، مما ينشئ عجزا قدره 48,7 مليون دولار.

7 - و في 4 كانون الثاني/يناير، أجرى الرئيس تعديلا حكوميا وعين عشرة وزراء جدد. واحتفظ الوزراء الرئيسيون، بمن فيهم قادة جماعات مسلحة سابقون، بمناصبهم؛ وعُين أعضاء جدد من الأغلبية الرئاسية، بما في ذلك أعضاء مديرية حملة استفتاء عام 2023 وأشخاص ممن كانوا قد اضطلعوا بدور حاسم في الحوار الجمهوري. وأعربت شخصيات معارضة من الكتلة الجمهورية للدفاع عن دستور عام 2016 ومجموعة عمل المجتمع المدني ومرصد الحوكمة الديمقراطية في أفريقيا الوسطى عن مخاوفها بشأن التعديل الحكومي، الذي اعتبرته مكافأة لمؤيدي الاستفتاء.

عملية السلام

8 - عقد الرئيس، في 23 تشرين الأول/أكتوبر في بانغي، اجتماعا ثانيا للاستعراض الاستراتيجي لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وخريطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى المنبثقة عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وشارك في الاجتماع أعضاء من الحكومة والشركاء الإقليميون والدوليون، بما في ذلك الجهات الضامنة

والميسّرة للاتفاق السياسي ووزيرا خارجية أنغولا ورواندا. ورحب المشاركون بالتقدم المحرز في نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وبإصلاح قطاع الأمن وإعادة بسط سلطة الدولة، مع الإشارة إلى التحديات التي تواجه إشراك قيادات الجماعات المسلحة الموجودة في البلد أو في الخارج، علاوة على مسألة تعبئة الموارد. واتفق المشاركون على الاجتماع من جديد على أساس ربع سنوي لرصد التقدم المحرز.

9 - وواصلت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من البعثة المتكاملة، تعزيز الوساطة والمصالحة على الصعيد المحلي، في إطار جهودها الأوسع نطاقا الرامية إلى تحقيق اللامركزية في عملية السلام وحل النزاع وتوطيد المكاسب الأمنية. ففي سام - أواندجا، بمحافظة كوتو العليا، عُقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدة جلسات للحوار بين قادة المجتمعات المحلية وأعضاء الجماعات المسلحة. وحشدت البعثة المتكاملة أيضا مشاركين من شتى المجموعات العرقية، منهم نساء، من أجل العمل المجتمعي الذي ساهم في تطهير الأماكن العامة والطرق في سام - أواندجا وتعزيز الحوار في الوقت نفسه.

10 - و في محافظة مبومو العليا، حالت مشاركة البعثة ودعمها لنشر قوات الدفاع الوطني دون وقوع اشتباكات بين جماعة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وجماعة أزاندي آني كبي غبي المسلحتين. وكشفت التحقيقات التي أجرتها البعثة المتكاملة في مجال حقوق الإنسان عن وجود نمط تجاوزت فيه الجماعتان القانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهكتا القانون الدولي الإنساني، ومن ذلك إقامتهما نقاط تفتيش غير قانونية على طول المحاور الرئيسية لجمع الأموال من المدنيين، مما أعاق أيضا حريتهم في التنقل. ولمعالجة هذا الوضع، يسّرت البعثة المتكاملة عقد جلسات وساطة متعددة بين ممثلي المجتمع المحلي وجماعة أزاندي آني كبي غبي، وهو ما أسفر عن توقيع الأخيرة اتفاقا في 20 تشرين الثاني/نوفمبر مع التزام بتعزيز حرية حركة الأشخاص والبضائع والمشاركة بفاعلية في جهود السلام. وفي الفترة من 5 إلى 7 كانون الأول/ديسمبر، أجرى ممثلو كل من الوزارة المكلفة بنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وبمتابعة الاتفاق السياسي، والبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن والبعثة المتكاملة زيارة إلى أوبو لتشجيع الشباب المرتبطين بجماعة أزاندي آني كبي غبي على تسليم أسلحتهم. وتتواصل الجهود الرامية إلى تشجيع الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى على توقيع الاتفاق.

11 - وواصلت آليات الرصد في المحافظات المنبثقة عن الاتفاق السياسي أنشطتها، بدعم مالي وتقني من البعثة المتكاملة، بهدف تعزيز التماسك الاجتماعي، بوسائل منها تشجيع الجماعات المسلحة على نبذ العنف. وفي محافظة كوتو السفلى، بدأت السلطات المحلية واللجنة المحلية للسلام والمصالحة حوارا مع مقاتلي الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في محافظتيْ مينغالا وزانغبا الفرعيتين بشأن نزع سلاحهم ومشاركتهم في الآليات على صعيد المحافظات.

12 - و تواصلت الحكومة أيضا مع قادة الجماعات المسلحة المستقرين في تشاد. ففي 29 تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع وفد برئاسة وزير الدولة المكلف بنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وبمتابعة الاتفاق السياسي، جان ويليبيرو ساكو، برئيس المجلس الوطني الانتقالي لتشاد، محمد إدريس ديبي إتنو، لمناقشة تعزيز التعاون الثنائي وتأمين الحدود المشتركة. وتواصل الوفد أيضا مع زعيم الجماعة المسلحة الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، محمد الخاتم، الذي أكد من جديد قرار الجماعة بأن تنسحب من ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير. ولاحقا، في 30 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر بلاغا مشتركا كل من السيد الخاتم والسيد ساكو ووزير الأمن العام والهجرة في تشاد، محمد شرف الدين مارقي، ينص على التزام

السيد الخاتم والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى بالعودة إلى الاتفاق السياسي وعلى تعيين الوزير مارقي ميسّرا لذلك. بيد أن 16 من أعضاء الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى نأوا بأنفسهم عن هذا الاتفاق في 24 كانون الأول/ديسمبر، وأعادوا تأكيد انتمائهم لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير.

العملية الانتخابية

13 - اعتمدت الجمعية الوطنية في 26 كانون الثاني/يناير قانون انتخابات جديدا، وهذه خطوة ضرورية للانتخابات المحلية وللانتخابات الرئاسية والتشريعية في عام 2025. وينص القانون، الذي يُنتظر إصداره من الرئيس توادیرا، على تحصيص جنساني في القوائم الحزبية؛ وولاية مدتها سبع سنوات للرئيس ولأعضاء البرلمان والممثلين الإقليميين وأعضاء المجالس البلدية؛ ومعايير الأهلية التي تستبعد أعضاء الجماعات المسلحة والمحرضين على أعمال التمرد؛ وشروط أكثر صرامة للانتخابات الرئاسية والتشريعية تتعلق بجملة أمور منها الجنسية والتمدرس والوجود الفعلي.

14 - وفي 29 كانون الثاني/يناير، ترأس رئيس الوزراء، فيليكس مولوا، اجتماعا للجنة الاستراتيجية للانتخابات تعهدت الحكومة خلاله بصرف مبلغ إضافي قدره 000 430 دولار في شباط/فبراير 2024، من أصل مجموع مبلغ 4,5 ملايين دولار المتعهَّد به، وذلك تكملةً لمبلغ 000 240 دولار الذي صُرف فعلا في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. ونادى رئيس الوزراء أيضا بدعم الجهات المانحة تمكينا لبدء عملية تسجيل الناخبين في أوانها، وأكد من جديد التزام الحكومة بإجراء الانتخابات المحلية على سبيل الأولوية الوطنية في عام 2024.

15 - ولم يكن متاحا، حتى 1 شباط/فبراير، سوى مبلغ 000 104 دولار في الصندوق المشترك للتبرعات الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مما أعاق شراء مواد تسجيل الناخبين في أوانه. ومع ذلك، فقد أكملت السلطة الوطنية للانتخابات، في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، استحداث البرنامج الحاسوبي الخاص بتسجيل الناخبين والمدعوم من البرنامج الإنمائي.

16 - وواصلت البعثة المتكاملة جهودها في مجال التوعية لتعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات المحلية مشاركة هادفة. ففي 23 كانون الأول/ديسمبر 2023، اجتمع قادة محليون وصحفيون في كاغا باندورو لتدارس التحديات التي تواجهها المرشحات، بما في ذلك تعرضهن للترهيب والتهديدات ونقص الوسائل المالية لترشحهن في الانتخابات.

17 - وفي 16 كانون الثاني/يناير، استأنفت قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي والنظراء في البعثة المتكاملة عقد اجتماعات منتظمة في إطار الفريق العامل المعني بتأمين الانتخابات لتفعيل الخطة المتكاملة لتأمين الانتخابات.

ثالثا - الحالة الأمنية وحماية المدنيين وبسط سلطة الدولة

18 - ظلت الحالة الأمنية متقلبة، حيث تنامى العنف المتصل بالترحال الرعوي بعد بداية موسم الجفاف في تشرين الثاني/نوفمبر. وقد انخفض عدد الانتهاكات الأمنية للاتفاق السياسي خلال الفترة المشمولة بالتقرير (انظر المرفق الأول، الشكل الأول)، بيد أن الجماعات المسلحة ظلت موجودة على طول الحدود الشمالية - الشرقية والشمالية - الغربية والجنوبية - الشرقية، وهاجمت المدنيين وكذلك مواقع قوات الدفاع

والأمن الوطنية. وسيّرت البعثة المتكاملة، بالتنسيق مع قوات الأمن الوطنية، دوريات لتعزيز المكاسب الأمنية في المناطق التي كانت عمليات البعثة قد ساعدت فيها من قبلُ على ردع التهديدات الأمنية.

19 - أما في غرب البلد، فواصلت الجماعتان المسلحتان حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار وميليشيات "أنتي بالاكا" المنتسبتين إلى ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير مهاجمة المدنيين وفرض ضرائب غير قانونية، ولا سيما حول مواقع التعدين، مما أدى إلى اندلاع اشتباكات مسلحة مع قوات الدفاع الوطني وأفراد الأمن الآخرين. وفي الفترة من 19 إلى 29 تشرين الأول/أكتوبر، نفذت قوات الدفاع الوطني وأفراد الأمن الآخرون عمليات جوية ضد الجماعات المسلحة في أكثر مواقع التعدين اكتظاظا بالسكان في محافظة أوهام، مما أسفر عن وقوع عدد غير محدد من الضحايا، وكان منهم الزعيم المحلي السابق للحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى المسمى "أدجاج"، ومقاتلون آخرون، وعمال مناجم حرفيون. وبالقرب من الحدود الشمالية - الغربية في محافظتيْ نانا - مامبيري وأوهام، استخدم مقاتلو حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار العنف والاختطاف لاستعادة السيطرة على مواقع التعدين. وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر، اختطفت تلك الجماعة خمسة من عمال المناجم الدوليين في مناجم زونغو، ثم أُطلق سراحهم في 14 كانون الأول/ديسمبر.

20 - وأدت سرقة الماشية في بداية فترة الترحال الرعوي إلى أعمال انتقامية ضد قوات الدفاع الوطني والسكان المدنيين على يد مقاتلي حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار. وفي 21 كانون الأول/ديسمبر، هاجمت مجموعة من المقاتلين المشتبه في انتمائهم لحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار موقعا لقوات الدفاع الوطني في نزاكوندو، بمحافظة ليم - بيندي، انتقاما لسرقات الماشية وحوادث الابتزاز التي ارتكبتها قوات الدفاع الوطني ضد رعاة من شعب الفولان، حسبما ورد؛ وقُتل 22 مدنيا وجندي واحد، ونَزح نحو 500 3 مدني. وأنشأت البعثة المتكاملة قواعد عمليات مؤقتة في كووني وباكال، ويسّرت إيصال المساعدات الإنسانية عن طريق الجو، نظرا للصعوبات المتعلقة بالنقل الناجمة عن تضرر الجسور. وضاعفت البعثة المتكاملة جهودها لدعم الترحال الرعوي في ست مناطق حرجة حُددت في جميع أنحاء البلد.

21 - و في 9 تشرين الثاني/نوفمبر، وقعت اشتباكات طائفية في باوا، بمحافظة ليم - بيندي، عقب مقتل فرد من الطائفة المسيحية على يد شخص مسلم، حسبما زُعم. وقام حشد من الغوغاء بتدمير منازل وممتلكات تعود للمسلمين بعد رفض قوات الدرك المحلية أن تسلم المشتبه به الذي كانت قد ألقت القبض عليه من قبل. وردت البعثة المتكاملة بتسيير دوريات لتأمين المنطقة وقدمت الدعم لعمليات قوات الدفاع والأمن الوطنية. وتواصلت البعثة أيضا مع السلطات المحلية إذكاءً للوعي بالتماسك الاجتماعي، كما عقدت جلسات وساطة بين الطائفتين لنزع فتيل التوترات.

22 - و في وسط البلد، هاجمت الجماعات المسلحة مواقع قوات الدفاع والأمن الوطنية وعاملين في المجال الإنساني، مما أدى إلى نزوح المدنيين وأثر على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. ولا يزال مقاتلو الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى يوجدون بشكل مركَّز في مينغالا وبولوبو وزانغبا، بمحافظة كوتو السفلى، مما يشكل تهديدا للمدنيين على طول محاور الترحال الرعوي. وأنشأت البعثة المتكاملة قواعد عمليات مؤقتة في بويو، وغريماري، وكوانغو، ومبريس، وتاغبارا، وزانغبا، وزادت عدد ما تسيره من دوريات بعيدة المدى في أليندا وبامباري. وحافظت البعثة أيضا على موقف رادع في معاقل الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى حماية للمدنيين وثنيا للمقاتلين المسلحين عن شن هجمات سلب على المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. وأسفرت هذه الجهود عن انخفاض عدد الهجمات المسجلة، في محافظة أواكا خاصة.

23 - و في 2 و 24 تشرين الثاني/نوفمبر، هاجم مقاتلون يشتبه في انتمائهم للوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى مواقع قوات الدفاع والأمن الوطنية في مطقتيْ كابو وموبين - سيدو الحدوديتين، بمحافظة أوهام - فافا. وأجْلَت القوات المسلحة الوطنية وأفراد الأمن الآخرون تلك الجماعة المسلحة عن موبين - سيدو؛ وأسفرت الاشتباكات المسلحة عن نزوح نحو 000 5 مدني إلى تشاد. وفي 8 كانون الثاني/يناير، هاجمت الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى كابو، مما أسفر عن قتل أربعة جنود وخمسة مقاتلين ومدني واحد؛ وأصدر ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير بلاغا في 9 كانون الثاني/يناير أعلن فيه مسؤوليته عن الهجوم.

24 - وفي 10 كانون الأول/ديسمبر، أغارت طائرات مسيّرة غير محدَّدة الهوية على كاغا باندورو، بمحافظة نانا - غريبيزي، معسكرين لأفراد الأمن الآخرين، مما أسفر عن مقتل ثلاثة منهم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حلقت طائرات مسيّرة غير محدَّدة الهوية فوق قواعد البعثة المتكاملة في عدة مواقع، بما فيها باتانغافو وبيراو وبوسانغوا وغريماري وكاغا باندورو، مما أدى إلى تشديد البعثة ما تتخذه من تدابير أمنية.

25 - واستمرت الحالة الأمنية على طول المناطق الحدودية في شرق البلد في التدهور بسبب توغلات المقاتلين المسلحين من السودان، والزيادة المبلغ عنها في أنشطة التجنيد لفائدة الجماعات المسلحة وفي تحركاتها على طول الحدود مع تشاد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أفيدَ بأن جماعة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى جندت شبابا في ناباكابي وتيسي - فونغورو، بمحافظة فاكاغا. وفي 28 كانون الأول/ديسمبر، ألقت دورية تابعة للبعثة المتكاملة، في ضواحي أَم - سيسيا، القبض على ثلاثة مقاتلين سودانيين وصادرت أسلحتهم وذخائرهم، ثم سلمتهم إلى السلطات الوطنية في اليوم التالي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجلت خمسة حوادث ضلع فيها مقاتلون سودانيون غير محدَّدي الهوية في محافظة فاكاغا أسفرت عن قتل أربعة مدنيين وعن تدمير ممتلكاتٍ.

26 - أما في محافظة كوتو العليا، فانخرط مقاتلون في فرض ضرائب غير قانونية وارتكاب عمليات سطو في مناطق تحيط بمناجم الذهب، بينما واجه العاملون في المجال الإنساني تهديدات يشكلها المقاتلون المسلحون في أواندا - دجالي وسام - أواندجا. وفي 29 كانون الأول/ديسمبر، أطلق من اشتُبه في أنهم من مقاتلي حزب تجمع أمة أفريقيا الوسطى النار على دورية تابعة للبعثة المتكاملة بالقرب من وادا، بمحافظة كوتو العليا؛ ولم يبلَّغ عن وقوع إصابات. وفي محافظة مبومو العليا، وفي أعقاب ازدياد الحوادث التي ارتكبها المقاتلون في النصف الثاني من كانون الأول/ديسمبر، شرعت البعثة المتكاملة في تسيير دوريات مع قوات الدفاع الوطني على طول محور زيميو - مبوكي - أوبو، كما عاودت التحاور مع القادة المحليين لنزع فتيل التوترات الطائفية، بما يشمل مسألة استهداف الطائفة المسلمة.

27 - وفي بانغي، ظلت الحالة الأمنية هادئة نسبيا. وانخفضت حوادث الجريمة المسجلة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وزادت البعثة المتكاملة دورياتها الليلية في مقاطعتيْ بانغي الخامسة والسادسة، كما واصلت تسيير دوريات منتظمة في جميع أنحاء العاصمة استباقا للأنشطة الإجرامية.

28 - ووضعت الحكومة اللمسات الأخيرة على خطة عمل مدتها عشر سنوات لتفعيل السياسة الوطنية لإدارة الحدود، التي اعتُمدت في أيلول/سبتمبر 2023، وذلك بدعم من البعثة المتكاملة والشركاء الدوليين. ووفقا لخطة العمل تلك، شرعت الحكومة، بدعم من البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري، في تنفيذ مشاريع لإنشاء مراكز وطنية مشتركة بين الوكالات لمراقبة الحدود في المواقع الرئيسية على طول الحدود مع تشاد.

29 - ولا تزال ثمة تحديات قائمة متعلقة بالحماية من الذخائر المتفجرة، ولا سيما في محافظات مامبيري كاديي ونانا - مامبيري وأواكا وأوهام - بيندي. وفي الفترة الممتدة بين 2 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و 1 شباط/فبراير 2024، زاد عدد هذه الحوادث وزاد عدد الإصابات مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (انظر المرفق الأول، الشكل الثالث). وفي 15 كانون الثاني/يناير، بالقرب من قرية مبيندالي بمحافظة أوهام - بيندي (45 كيلومترا غرب باوا)، اصطدمت دورية تابعة للبعثة المتكاملة بذخيرة متفجرة في طريق عودتها إلى باوا بعد قيامها بمرافقة عاملين في المجال الإنساني ممن كانوا يقدمون المساعدة إلى نزاكوندو. فقُتل أحد حفظة السلام وجُرح ستة آخرون. وعلَّقت البعثة المتكاملة الأنشطة المدنية للأمم المتحدة في المنطقة في اليوم نفسه.

30 - وقامت البعثة المتكاملة، باستخدام قدرتها العسكرية المعزَّزة في مجال إبطال الذخائر المتفجرة، بإزالة أحد عشر صنفا من الذخائر المتفجرة في مناطق بامباري وبامينغي وباورو وبربراتي وبوار. وواصلت البعثة أيضا، مع السلطات الوطنية في بانغي وبوسانغوا وبوار، تدمير الذخائر المتفجرة المتقادمة، بما فيها الذخائر غير المأمونة التي جُمعت في إطار عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. ونظمت البعثة دورات للتوعية بالمخاطر للمدنيين، بمن فيهم النساء والفتيات، في المجتمعات المحلية، ولا سيما في منطقتيْ بريا وباوا. ونفذت البعثة المتكاملة دورة تدريبية لمدة خمسة أسابيع في بانغي لفائدة قوات الدفاع الوطني في الفترة من 6 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 19 كانون الأول/ديسمبر 2023، وبدأت تنفيذ تدريب لمدة ثمانية أسابيع في 15 كانون الثاني/يناير، بغرض المساعدة في بناء قدرات تلك القوات في مجال إبطال الذخائر المتفجرة.

31 - وفي المناطق التي تحسنت فيها الحالة الأمنية، واصلت البعثة المتكاملة إعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى معالجة غياب سلطة الدولة، بوسائل شملت دعم نشر قوات الدفاع والأمن الوطنية وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية. وظل الافتقار إلى البنى التحتية ونقص القدرات، بما فيها قدرات النقل، يعوق جهود الحكومة الرامية إلى بسط سلطتها في جميع أنحاء البلد. ولمعالجة تلك الثغرات، قدمت البعثة المتكاملة المساعدة اللوجستية والمساعدة في مجال بناء القدرات إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية.

32 - وأُحرز تقدم في بناء وتعزيز القدرات المؤسسية والتشغيلية لهيئات الرقابة الداخلية في مؤسسات الأمن الوطنية. ونظمت قوات الدفاع الوطني، بدعم من البعثة المتكاملة، حلقات عمل للمحاكاة القائمة على السيناريوهات للجنود بشأن الأنظمة والإجراءات التأديبية، بما في ذلك عمل المجالس التأديبية. وواصلت المفتشية العامة للجيش الوطني أداء مهامها الرقابية تعزيزا لمساءلة قوات الدفاع. وفي الفترة من 9 تشرين الأول/أكتوبر إلى 8 كانون الأول/ديسمبر، أجرت المفتشية العامة ثلاث زيارات تفتيش ميدانية إلى بامباري وبربراتي وبوار مع البعثة المتكاملة لتقييم ظروف عمل ومعيشة الأفراد العسكريين ولإذكاء الوعي بالقانون الدولي الإنساني وبحماية المدنيين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وفي 5 شباط/فبراير، ترأس الرئيس اجتماعا رفيع المستوى مع السلطات العسكرية الوطنية العليا والشركاء الدوليين الداعمين لعملية إصلاح قطاع الأمن بشأن تعزيز المفتشية العامة بوصفها آلية رقابة رئيسية لتحسين إدارة قطاع الدفاع. واستمرت البعثة المتكاملة في دعم تدريب ونشر أفراد قوات الأمن الداخلي لتحسين قدرتهم على التعامل مع المجتمعات المحلية والتحقيق في القضايا الجنائية، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع (انظر المرفق الأول، الشكل الخامس).

33 - واشتركت اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والبعثة المتكاملة في إجراء زيارات مشتركة لضمان الجودة وتقييمها إلى مرافق التخزين في بانغي وبوسيمتيلي وبوار ودامارا وباوا

وسيبوت، وأوصت بإصلاح مرافق التخزين في تلك المواقع. وفي 20 كانون الأول/ديسمبر، شرعت اللجنة الوطنية، بدعم من البعثة المتكاملة، في تنفيذ عملية استغرقت ثلاثة أيام لوسم 450 سلاحا ناريا خاصا بقوات الدرك في بانغي، كما نفذت تدريبا في مجال حفظ سجلات الأسلحة.

34 - وواصلت الحكومة نشر موظفين مدنيين في المناطق بدعم من البعثة المتكاملة، مع ازدياد وجودهم خارج بانغي مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (انظر المرفق الأول، الشكل الرابع). وعملت البعثة المتكاملة بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الاستراتيجيين، بما فيهم فريق الأمم المتحدة القطري والمؤسسات المالية الدولية، لحشد الموارد دعما لجهود الحكومة الرامية إلى إعادة بسط سلطة الدولة في المناطق النائية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، شرع البنك الدولي في صرف 50 مليون دولار لتغطية مرتبات الموظفين المدنيين في سبع وزارات معنية بالتعليم وبالصحة والزراعة والحماية الاجتماعية. وفي كانون الثاني/يناير 2024، بدأ البنك الدولي تنفيذ مشروع مدته خمس سنوات للحوكمة المحلية والمجتمعات المحلية القادرة على الصمود، وذلك دعما لتحقيق لامركزية سلطة الدولة وخدماتها.

35 - وواصلت البعثة المتكاملة تنفيذ برامج للحد من العنف المجتمعي في المناطق المتضررة من أنشطة الجماعات المسلحة والعنف الطائفي، وهي محافظات بامينغي - بانغوران، وبانغي، وكوتو العليا، وكيمو، ومبومو، وأوهام - فافا، ونانا - مامبيري، وأوهام، وفاكاغا. وتشمل تلك البرامج مشاريع لإصلاح البنى التحتية والطرق، مما يسهم بدرجة كبيرة في تيسير حماية المدنيين وإتاحة الحصول على المساعدة الإنسانية في المناطق النائية (انظر المرفق الأول، الشكل الثاني عشر).

رابعا - حقوق الإنسان وسيادة القانون

حقوق الإنسان

36 - استمرت الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان. فقد زاد عدد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان بنسبة 30 في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وزاد عدد الضحايا بنسبة 7 في المائة (انظر المرفق الأول، الشكل السادس). وفي محافظة مبومو العليا، حددت التحقيقات في مجال حقوق الإنسان التي أجرتها البعثة المتكاملة في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر هجمات على المدنيين شنتها الجماعتان المسلحتان أزاندي آني كبي غبي والوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك عمليات القتل والاغتصاب والسلب في بامبوتي ومبوكي وأوبو وزيميو.

37 - واستمر توثيق العنف الجنسي المتصل بالنزاع، حيث سُجلت زيادة في محافظة أوهام - بيندي على محوري باوا - بيلاكاري وباوا - تالي. وقد أعيقت القدرة على الرد على تلك الانتهاكات والتصدي لها بسبب غياب قوات الأمن ولكون الطريق المؤدية إلى بيلاكاري كانت غير سالكة. واستمر ارتكاب العنف الجنسي المتصل بالنزاع، الذي لا يبلغ عنه غالبا بالقدر الكافي، لأغراض السيطرة على إقليم ما أو الوصول إلى الموارد الطبيعية أو معاقبة السكان (انظر المرفق الأول، الشكل السابع).

38 - وفي الفترة من 13 إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر، زارت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع جمهورية أفريقيا الوسطى للتواصل مع السلطات الوطنية، لا سيما بشأن تنفيذ البيان المشترك لجمهورية أفريقيا الوسطى والأمم المتحدة لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع لعام 2019. وفي الفترة من 15 إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر، وضع كل من مكتب الممثلة الخاصة والوزير

المستشار للرئيس المعني بمكافحة العنف الجنسي في حالة النزاع توصيات في اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى بشأن المساءلة عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع ستكون بمثابة خريطة طريق لتعزيز التصدي القضائي لذلك العنف.

39 - واستمرت الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وشكَّل الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي واختطاف الأطفال وتجنيدهم واستخدامهم غالبية تلك الانتهاكات. وارتكبت معظمَ تلك الانتهاكات الجماعاتُ المسلحة، وعلى رأسها فصائل ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، يليها جناة غير محددين (انظر المرفق الأول، الشكل الثامن). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت البعثة المتكاملة حوارا بشأن حماية الأطفال مع ميليشيا أزاندي آني كبي غبي لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة. وفي الفترة من 4 إلى 8 كانون الأول/ديسمبر، عقدت الحكومة، بدعم من البعثة المتكاملة، دورة توعية لمدة ثلاثة أيام في بريا بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع، بما في ذلك الزواج بالإكراه والاستعباد الجنسي، الذي تعد الفتيات ضحاياه الرئيسيات، وبشأن تمكين الضحايا من اللجوء إلى العدالة.

40 - وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت الحكومة، بدعم من البعثة المتكاملة، تقريرها الرابع في إطار الاستعراض الدوري الشامل إلى مجلس حقوق الإنسان. وفي 26 كانون الثاني/يناير، بُحثت حالة حقوق الإنسان في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، وخلال ذلك اعتُمدت مجموعة من التوصيات بلغ عددها 244 توصية شملت عدة أمور منها التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام وعلى اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وتعزيز الإطار التشريعي الوطني لمنع التمييز ضد الأقليات العرقية والدينية والعنف ضد النساء والفتيات وتجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل أطراف النزاع ولحماية السكان من كل ذلك. وقُدمت أيضا توصيات لتعزيز مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز احترام سيادة القانون في البلد.

41 - وفي 11 كانون الأول/ديسمبر، تعهدت الحكومة خلال الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان بإنشاء آلية وطنية لمنع التعذيب، وأكدت من جديد التزامها بتنفيذ السياسة الوطنية لحقوق الإنسان المعتمدة حديثا للوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وفي إطار الاحتفال نفسه، قدمت البعثة المتكاملة الدعم، في 9 كانون الأول/ديسمبر، لوزارة العدل واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وجامعة بانغي لتنظيم سلسلة من الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد بهدف إذكاء الوعي وتعبئة المجتمعات المحلية، وذلك تعزيزا لاحترام حقوق الإنسان.

42 - ونظمت الحكومة، يومي 30 و 31 كانون الثاني/يناير في بانغي، منتدى لوزراء الاتصالات ووسائل الإعلام في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بدعم من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والبعثة المتكاملة ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، وذلك لاعتماد مشروع الاستراتيجية وخطة العمل المتعلقتين بمنع خطاب الكراهية والتحريض على العنف في المنطقة دون الإقليمية.

43 - وواصلت البعثة المتكاملة تنفيذ سياسة الأمم المتحدة المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان لضمان اتساق ما تقدمه من دعم لقوات الأمن مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. وللتخفيف من مخاطر انتهاكات حقوق الإنسان، دعمت البعثة المتكاملة تناوب قوات الدفاع والأمن الوطنية في محافظة مبومو العليا في تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

سيادة القانون

44 - حتى 1 شباط/فبراير، كانت 18 محكمة من أصل 25 محكمة خارج بانغي محاكم عاملة. وكان جميع الموظفين القضائيين في محاكم بانغي الخمس موجودين، لكن ما يزيد قليلا على نصف الموظفين القضائيين في المحاكم خارج بانغي كانوا غير موجودين، إما بسبب تغيبهم أو بسبب شغور وظائفهم.

45 - وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر، عادت محكمة بانغي العسكرية إلى عقد جلسات الاستماع الجنائية بعد توقف دام عامين. وفي 4 كانون الأول/ديسمبر، استهلت محكمة الاستئناف في بانغي دورتها الجنائية الثالثة لعام 2023. ونُظر في ما مجموعه 37 قضية من أصل 51 قضية مدرجة في جدول الدعاوى. وكما حدث في الجلسات الجنائية السابقة، واصلت المحكمة النظر في القضايا المتعلقة بالعنف الجنسي في جلسات مغلقة أو مغلقة جزئيا أمام الجمهور، مع اتخاذ تدابير وقائية لحماية هوية الضحايا والشهود. وفي 17 كانون الثاني/يناير، حاكمت محكمة الاستئناف في بانغي عبد الكريم ميكاسوا، الرئيس السابق للجمعية الوطنية وزعيم الحزب السياسي "طريق الأمل"، المنتسب إلى الكتلة الجمهورية للدفاع عن الدستور، وهي كتلة سياسية معارضة، وأصدرت في حقه حكما بالإدانة، وكانت المحاكمة والإدانة غيابيتين. وقد أدين بما نُسب إليه من تهم، بما فيها تهمة تقويض الأمن الداخلي للدولة وتهمة تورطه مع ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير وتقديمه الدعم له، وهو الائتلاف الذي نفذ هجمات ضد مؤسسات الدولة في كانون الأول/ديسمبر 2020 وكانون الثاني/يناير 2021. وحُكم عليه بالسجن المؤبد وبمصادرة جميع أصوله وحرمانه من الحقوق المدنية. وبالإضافة إلى ذلك، أدانت المحكمة أيضا شخصا بتهمة قتل اثنين من أفراد حفظ السلام المغاربة خلال هجوم شُن على قرية زيميو في 3 كانون الثاني/يناير 2017 وحكمت عليه بالسجن المؤبد.

46 - وفي 5 كانون الأول/ديسمبر، بدأت المحكمة الجنائية الخاصة النظر في قضيتها الثانية المتعلقة بعشرة أفراد متهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في نديلي في عام 2020 خلال اشتباكات بين فصيلين من الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى. وأُجلت جلسات الاستماع في 8 كانون الأول/ديسمبر، ثم استُؤنفت في 16 كانون الثاني/يناير.

47 - ولا يزال نظام السجون يعاني من الاكتظاظ ومن نقص الأغذية، ويضاف إلى ذلك استمرار نقص الطاقة الاستيعابية بالسجون المدنية على الصعيد الوطني، مما يسهم في سوء ظروف الاحتجاز. ونتيجة لذلك، توفي 14 سجينا وتضرر أمن السجون منذ 1 تشرين الأول/أكتوبر. ومنذ التاريخ نفسه، فرّ 41 سجينا من السجون في بانغاسو وبربراتي وبوسيمبيلي وبريا وكارنو ونغاراغا ونولا، في حين ساهم تدخل من البعثة المتكاملة في إخماد تمرد وقع في سجن بريا في 25 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي 7 شباط/فبراير، تصدت قوات الدفاع والأمن الوطنية وأفراد الأمن الآخرون لتمرد وقع في سجن بامباري، قُتل خلاله سجينان وجرح ثلاثة آخرون، حسبما ورد.

خامسا - الحالة الاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية

48 - رغم ما تبذله الحكومة من جهود لتحقيق استقرار أسعار الوقود والتعجيل بالإصلاحات الاقتصادية والمالية التي يدعمها برنامج التسهيل الائتماني الممدَّد التابع لصندوق النقد الدولي، لا تزال الحالة الاقتصادية حالة صعبة. وقد عُدلت توقعات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نزولا إلى 1 في المائة. وعدل صندوق النقد الدولي توقعه لمعدل التضخم، الذي كان من المتوقع أن يبلغ 6,3 في المائة في بداية العام،

صعودا بشكل طفيف إلى 6,5 في المائة بحلول نهاية عام 2023. وزاد دعم الميزانية بنسبة 22 في المائة ليصل إلى حوالي 59,3 مليون دولار بدعم من البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي.

49 - واستمر نقص السيولة في خزانة الدولة، مما أثر على دفع مرتبات موظفي الدولة في أوانه وبصورة منتظمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

50 - وواصلت الحكومة انتهاج إصلاحات من قبيل رقمنة إدارات الضرائب والجمارك لتحسين تحصيل الإيرادات. وتلك إصلاحات من شأنها أن تمكّن الحكومة من الوفاء بجداول سداد ديون صندوق النقد الدولي البالغة حوالي 37,5 مليون دولار في عام 2024، بالإضافة إلى سداد حوالي 50,9 مليون دولار من ديون السندات العامة، علاوة على الديون الخارجية والمحلية الأخرى.

51 - ومنذ إنشاء الصندوق الوطني المعني بتغير المناخ في جمهورية أفريقيا الوسطى في أيار/مايو 2023، سرَّعت الحكومة، بدعم من البرنامج الإنمائي، جهودها الرامية إلى تعبئة الموارد للتمويل المناخي. وفي الفترة من 26 إلى 28 تشرين الأول/أكتوبر في برازافيل، شارك الرئيس توادیرا في قمة الأحواض الثلاثة الرامية إلى تعظيم فرص التمويل المناخي في مجالات إزالة الغابات، والطاقة، والتخفيف من آثار تغير المناخ، وتعويض الكربون.

52 - ووفقا لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024، يبلغ إجمالي عدد المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى 2,8 مليون شخص، أي 46 في المائة من مجموع السكان. وانخفض عدد الأشخاص ذوي الاحتياجات الإنسانية بنسبة 19 في المائة مقارنة بالعام السابق، ولا سيما في أجزاء البلد التي تحسنت فيها الحالة الأمنية. بيد أن الأنشطة الإجرامية والكوارث الطبيعية وانعدام الأمن في المناطق الحدودية لا تزال تؤدي إلى تفاقم المخاطر الإنسانية. فقد أضرت الفيضانات بما يقرب من 000 90 شخص في عام 2023، حيث أدى ضعف البنية التحتية إلى زيادة خطر الفيضانات. وفي 20 كانون الأول/ديسمبر، خصص منسق الشؤون الإنسانية 11 مليون دولار من صندوق المساعدة الإنسانية لعام 2023 ابتغاء التصدي للحالة الإنسانية في محافظة مبومو العليا وغيرها من المناطق النائية والمهمشة.

53 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر، بلغ عدد النازحين داخليا 000 512 نازح مقارنة بعددهم في متم عام 2022، الذي كان 000 516 نازح. وبلغ عدد مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى اللاجئين في البلدان المجاورة 629 669 لاجئ. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر، كان هناك ما مجموعه 440 65 لاجئ وطالب لجوء في جمهورية أفريقيا الوسطى، بزيادة قدرها بنسبة 82 في المائة مقارنة بعام 2022، ويعزى ذلك أساسا إلى اندلاع النزاع في السودان وإلى الاقتتال الطائفي في جنوب تشاد. ويعيش معظم اللاجئين مع الأسر المضيفة، مما يزيد الضغط على تلك الأسر المعيشية التي تعاني من الهشاشة أصلا.

54 - وعقد الرئيس، في 31 تشرين الأول/أكتوبر في بانغي، الاجتماع الوزاري النظامي الأول للجنة التوجيهية لمنصة دعم الحلول في سياق النزوح القسري المتصل بجمهورية أفريقيا الوسطى. وبدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اتفق ممثلو حكومات تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسودان، والكاميرون، والكونغو على استخدام المنصة باعتبارها الإطار الرئيسي للاستجابات الشاملة لحماية النازحين قسرا بسبب أزمة جمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك عملا بإعلان ياوندي بشأن الحلول في سياق النزوح القسري المتصل بأزمة جمهورية أفريقيا الوسطى المؤرخ 27 نيسان/أبريل 2022.

55 - وتستهدف خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024 لجمهورية أفريقيا الوسطى 1,9 مليون شخص ضعيف باحتياجات تمويل تبلغ 367,7 مليون دولار؛ وتموَّل الخطة حاليا بنسبة 9,78 في المائة، مما ينشأ عنه نقص في التمويل قدره 332 مليون دولار. وفي عام 2023، استُلمت نسبة 56,3 في المائة من احتياجات التمويل البالغة 533,3 مليون دولار لخطة الاستجابة الإنسانية، وهو ما مكّن الشركاء في المجال الإنساني من تقديم المساعدة إلى 2,04 مليون شخص. وواصلت الحكومة إعداد الخطة الإنمائية الوطنية لتحل محل الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام من خلال توحيد التقارير التشخيصية وتحديد الأهداف الاستراتيجية وفقا لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

سادسا - بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

تحسين الأداء

56 - وضعت البعثة المتكاملة خطة للبعثة لتوجيه تنفيذ استراتيجيتها السياسية لزيادة تعزيز التكامل والتنسيق على نطاق البعثة ككل، وذلك ابتغاء تنفيذ ولايتها بفعالية. وتتمشى الخطة مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وتدعم إدماج البعثة ضمن فريق الأمم المتحدة القطري، بما ييسّر زيادة التنسيق ويعزز الأنشطة المشتركة.

57 - وواصلت البعثة تعزيز فعالية قدراتها في مجال الإنذار المبكر والاستجابة السريعة، تمشيا مع خطة العمل لتحسين استخبارات حفظ السلام، بما يشمل تفعيل آلية تنسيق تلك الاستخبارات. وأسهمت الاجتماعات الأسبوعية للآلية في إعداد تقييمات أمنية متكاملة استُرشد بها في تخطيط العمليات والاستجابة للتخفيف من حدة العنف الناجم عن الترحال الرعوي والإجرام على طول طرق النقل الحيوية، ولرصد حركة النازحين داخليا واللاجئين.

58 - وبالإضافة إلى رصد البعثة المنتظم وإجراءاتها لمكافحة المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة، عقدت الحكومة والبعثة المتكاملة في 8 كانون الأول/ديسمبر 2023 حلقة دراسية، اشترك في رئاستها رئيس الوزراء والممثلة الخاصة، بشأن مضمون قرار مجلس الأمن 2709 (2023) والإنجازات بموجب قرار مجلس الأمن 2659 (2022). وكانت الحلقة الدراسية مبادرة استراتيجية لمكافحة المعلومات المضللة في البلد بتسهيل التواصل والتعاون الشفافين بين المسؤولين الحكوميين والسلك الدبلوماسي والشركاء الدوليين. ثم كُررت المبادرة على مستوى المحافظات، حيث نفذت المكاتب الميدانية والسلطات المحلية 16 نشاطا من هذا القبيل في جميع أنحاء البلد في كانون الثاني/يناير 2024.

59 - وواصلت البعثة المتكاملة إعادة مواءمة حضورها العسكري والشُرَطي وفق التقسيم الإداري المحلي، وذلك تعزيزا للتنسيق مع قوات الدفاع والأمن الوطنية. ونُشرت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قوات للرد السريع في المناطق الحرجة في محور ديكي وغوندا - غورديل ومبومو العليا بهدف التصدي بسرعة للتهديدات الأمنية، مع تأمين طريق لوجستي لدعم عمليات انتشار تلك القوات على طول محور بانغي - مبومو - مبومو العليا. وبالإضافة إلى ذلك، نشرت البعثة المتكاملة قواتها في المناطق الرئيسية المتاخمة لتشاد وجنوب السودان والسودان، وهي أم دافوق وبامبوتي وماركوندا وموبين - سيدو.

60 - وظلت البعثة المتكاملة تواجه صعوبات شديدة في مجال اللوجستيات وإدارة سلسلة الإمداد والنقل، وذلك بسبب وعورة التضاريس. ولذلك واصلت البعثة التدابير الرامية إلى تعزيز قدراتها عملا بخطتها المتعددة السنوات الرامية إلى تحسين سلسلة إمدادها وقدراتها العملياتية واللوجستية. وقامت البعثة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بإصلاح أو بناء 40 جسرا و 4 عبَّارات وبتحسين البنية التحتية للطيران لدعم القدرة على التنقل. وأسفر نقل بعض أصول بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إلى عمليات البعثة المتكاملة عن زيادة تحسين لوجستيات البعثة المتكاملة. وتواصل البعثة المتكاملة إعطاء الأولوية لتحسين مناولة الشحنات وتحسين قدراتها في مجال التنقل البري والجوي بعدة وسائل منها اقتناء وتركيب جسور من طراز بيلي وزيادة قدرة الجسر الجوي من أجل تقديم الدعم اللوجستي الفعال وإجلاء المصابين لتحسين ظروف المعيشة والسلامة للأفراد في القواعد النائية، وتمضي في تطوير البنية التحتية للطيران.

61 - ودرّبت البعثة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ما عدده 202 من الأفراد العسكريين، من بينهم 19 امرأة، في مجال التخفيف العملي من مخاطر الذخائر المتفجرة، ونفذت 19 دورة لإذكاء الوعي لفائدة 231 من أفراد الأمم المتحدة (58 امرأة) و 253 من العاملين في المجال الإنساني (73 امرأة). وتمشيا مع توصيات الاستعراض الاستراتيجي المستقل لاستجابة الأمم المتحدة في مواجهة تهديدات الذخائر المتفجرة، شرعت البعثة المتكاملة في بناء مختبر جنائي من المستوى 2 في بانغي في كانون الثاني/يناير لدعم التحقيقات بعد وقوع الانفجارات والإجراءات القضائية ذات الصلة.

62 - وتضيف البعثة المتكاملة حاليا على ما أنجز في الفترة المشمولة بالتقرير السابق بتركيبها أربعة نظم أخرى للطاقة الشمسية الفلطاضوئية لزيادة قدرات البعثة في مجال الطاقة المتجددة في بانغي وسيبوت، بحيث يبلغ الآن مجموع النظم الشمسية سبعة نظم. وواصلت البعثة أيضا تحسين الظروف في قواعد العمليات المؤقتة المتبقية فيما يتعلق بمخاطر مياه الصرف، وكذلك تحسين تدابير تخفيف الآثار في جميع مواقع البعثة. ووزعت البعثة المتكاملة 10 محطات ترميد أسطوانية محمولة للتخلص من النفايات الصلبة في قواعد العمليات الدائمة والمؤقتة النائية في بانغي (2)، وفي بوسمبيلي وبريا ودامارا وديكوا وغريماري (2)، وفي مبايكي وسيبوت.

سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم

63 - في الفترة من 2 تشرين الأول/أكتوبر إلى 5 شباط/فبراير، سُجل 244 حادثا أمنيا وقعت لأفراد الأمم المتحدة، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (انظر المرفق الأول، الشكل الرابع عشر). وتوفي خمسة أفراد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحدهم في حادث ناجم عن لغم، وثلاثة بسبب حوادث مرور على الطرق، وواحد بسبب المرض.

64 - وفي الفترة من 2 تشرين الأول/أكتوبر إلى 28 كانون الأول/ديسمبر، سجلت البعثة المتكاملة أربعة انتهاكات لاتفاق مركز القوات، مقارنة بثلاثة حوادث سجلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، كما سجلت عرقلة دخول بعض متعاقدي الأمم المتحدة العاملين فيما يتعلق بقدرة استخباراتية رئيسية لحفظ السلام تابعة للبعثة ومصادرة جوازات سفرهم. وواصلت البعثة المتكاملة إثارة مسألة هذه الانتهاكات مع وزارة الخارجية وغيرها من أصحاب المصلحة الوطنيين المعنيين، بمن فيهم كبار المسؤولين الحكوميين، الذين أعربوا عن التزامهم بالتصدي للانتهاكات.

65 - وفي 22 كانون الأول/ديسمبر، أصدرت الحكومة تعميما جديدا يلغي الإجراءات المعمول بها في مجال استخدام المركبات الجوية غير المأهولة في أراضي أفريقيا الوسطى، ويعزز الضوابط المفروضة عليها، بما في ذلك تعليق استخدامها وحظر الرحلات الجوية الليلية، مما أدى فعليا إلى وقف المركبات الجوية غير المأهولة التابعة للبعثة المتكاملة عن العمل.

سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

66 - في الفترة الممتدة بين 1 أيلول/سبتمبر و 31 كانون الأول/ديسمبر، سجلت البعثة المتكاملة 15 ادعاء بارتكاب الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك 3 حوادث ارتُكبت عام 2023 و 12 حادثا ارتُكبت بين عامي 2017 و 2021. ويتعلق ما مجموعه 11 ادعاء بحوادث مزعومة تورط فيها أفراد عسكريون من خمسة بلدان مساهمة بقوات. ولا تزال خمسة من هذه الادعاءات في تعيين محققين وطنيين فيها. وهناك ثلاثة ادعاءات تتعلق بأفراد مدنيين وبفرد واحد من أفراد الشرطة تنتظر التحقيق فيها من قبل الأمم المتحدة. وأحالت البعثة 23 ضحية مزعومة، من بينهم أربعة أطفال، إلى الشركاء في المجال الإنساني لمدّهم بالمساعدة.

67 - وواصلت البعثة المتكاملة تنفيذ استراتيجيتها المعززة لمنع سوء السلوك في صفوف الأفراد من خلال الدورات التدريبية وحملات التوعية. ويتقدم باطراد تنفيذ مشاريع التدريب على المهارات المهنية للفئات الضعيفة من السكان، بتمويل من الصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وقد لُقنت في إطاره مهارات مهنية لعدد يبلغ حاليا 220 مستفيدا، من بينهم 121 من ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وحتى الآن، أنشأت البعثة المتكاملة 38 شبكة محلية للمنع والتصدي في المناطق الشديدة الخطورة، وذلك دعما لنهجها اللامركزي والمتكامل لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما.

سابعا - الاعتبارات المالية (مقر الأمم المتحدة)

68 - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها 307/77 المؤرخ 30 حزيران/يونيه 2023، مبلغ 145,6 1 مليون دولار للإنفاق على البعثة للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024. وحتى 31 كانون الثاني/يناير 2024، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة المتكاملة 421,6 مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ 838,8 2 مليون دولار. وقد سُدّدت تكاليف أفراد القوات ووحدات الشرطة المشكّلة، وكذلك تكاليف المعدات المملوكة للوحدات للفترة الممتدة حتى 30 أيلول/سبتمبر 2023.

ثامنا - ملاحظات

69 - ظل التقدم يُحرز في عملية السلام تدريجيا، ويدل تنظيم الاجتماع الاستعراضي الاستراتيجي الثاني على استمرار الحكومة في تولي زمام الأمور والتزامها بالمضي في تنفيذ الاتفاق السياسي وخريطة الطريق المشتركة. وأحث الحكومة على أن تبني على الزخم الناشئ عن عودة زعيم الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، السيد الخاتم، إلى الاتفاق السياسي وأن تستمر في تسريح مقاتلي الجماعة ونزع سلاحهم وإعادتهم إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم. وأحث الحكومة أيضا على مواصلة حوارها مع الجماعات المسلحة في إطار

عملية السلام، وأدعو في الوقت ذاته جميع الجماعات المسلحة إلى إلقاء أسلحتها والمشاركة في تلك العملية دون تأخير.

70 - ومن الضروري أن يقترن السلام والمكاسب السياسية ببسط سلطة الدولة على نحو مستدام، مع جني مكاسب سلام ملموسة يحققها شعب جمهورية أفريقيا الوسطى. ولذلك، فإنني أشيد بجهود الوساطة والمصالحة الجارية التي تهيئ فيها الجهود المنسقة لتحقيق الاستقرار التي تبذلها قوات الدفاع الوطني والبعثة المتكاملة بيئة مواتية لتحقيق اللامركزية وللنهوض بعملية السلام.

71 - وأحيط علما بالتزام الرئيس توادیرا بالحفاظ على الحيز السياسي. ويظل استبقاء النقاش الديمقراطي السلمي وتيسيره أمرين بالغي الأهمية للعدول عن مسار دائرة التمرد المسلح. وهما يشكلان أيضا شرطا من الشروط الأساسية للتنظيم السلمي للانتخابات المحلية في تشرين الأول/أكتوبر 2024، التي ستتيح فرصة حاسمة لتوسيع الحيز السياسي ولتعزيز اللامركزية وتجاوز الانقسامات المجتمعية. وأدعو الحكومة إلى مواصلة الحوار مع المعارضة السياسية، كما أدعو المعارضة إلى الانخراط فيه بشكل مثمر. وأحث السلطات المعنية في جمهورية أفريقيا الوسطى كذلك على تحديد وتنفيذ تدابير بناء الثقة من أجل إجراء عملية انتخابية شاملة للجميع وذات مصداقية. ومن الأهمية بمكان أن تُكمَل مراحل الإنجاز الرئيسية في أوانها، بما يشمل جملة أمور منها تقديم قائمة الناخبين المحدَّثة التي تمكّن النازحين داخليا والعائدين والناخبين المؤهلين حديثا من الإدلاء بأصواتهم. وأكرر ندائي إلى الشركاء الدوليين والإقليميين لتقديم الدعم المالي للصندوق المشترك للتبرعات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإتاحة تنفيذ الأنشطة المتوخاة في الجدول الزمني للانتخابات في أوانها.

72 - ويساورني قلق عميق من استمرار تقلب الحالة الأمنية، لا سيما في المناطق الحدودية ومناطق الترحال الرعوي، التي تتفاقم من جراء غياب سلطة الدولة ومحدودية الفرص الاجتماعية - الاقتصادية. ولا يزال الدعم الذي تقدمه البعثة المتكاملة لقوات الأمن الوطنية لتحقيق الاستقرار في المناطق الجغرافية الحرجة يحدث تغييرا، كما يتضح في نزاكوندو التي أسفرت فيها الجهود المتكاملة التي بذلتها الحكومة والبعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري عن تأمين تلك المحلية وعن مساعدة السكان وضمان إيصال المساعدة الإنسانية. وآليات الإنذار المبكر والوقاية ضروريةٌ لمنع العنف المتصل بالترحال الرعوي، وتظل في هذا الصدد الجهودُ التي تبذلها البعثة المتكاملة لتحسين كفاءة نظمها لجمع المعلومات بغرض تقييم التهديدات ولتحسين وضعها الاستباقي والوقائي وتوفير الحماية المجتمعية الموثوقة جهودا بالغة الأهمية.

73 - وأرحب بمبادرات الحكومة لتنفيذ سياسة الحدود الوطنية بالعمل مع الشركاء الدوليين على وضع خطة عمل مدتها عشر سنوات. ومع ذلك، لا تزال قابلية حدود البلد للاختراق تشكل تحديا كبيرا وتسفر عن مخاطر جسيمة على المدنيين، على نحو ما شوهد في الشمال الغربي، ولا سيما في محافظتي ليم - بيندي وأوهام. ولن تتمكن جمهورية أفريقيا الوسطى وحدها من معالجة انعدام الأمن الناجم عن تنقلات العناصر المسلحة عبر الحدود، التي تقوض الاستقرار الإقليمي وتستلزم نهجا إقليميا قوامه علاقات حسن الجوار.

74 - ولا تزال الحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى تبعث على القلق. وبينما ألاحظ انخفاضا طفيفا في الاحتياجات، أشعر بالقلق من احتمال أن يؤدي تدفق اللاجئين من السودان إلى تدهور جديد في الحالة الإنسانية في البلد. ويجب أن نظل مستعدين لتقديم المساعدة إلى من يحتاجونها. وأقدر دعم المجتمع

الدولي للنداء الإنســـاني لجمهورية أفريقيا الوســـطى وأدعوه إلى تعزيز ذلك الدعم لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا للسكان المنكوبين.

75 - وإنني أدين بشـدة اسـتخدام الذخائر المتفجرة التي تتسـبب في قتل وجرح المدنيين وحفظة السـلام، كما تتسبب في الحد من الفرص المتاحة للحصول على المساعدات الإنسانية المنقذة للأرواح. وأحيي عطاء الفرد من حفظة السلام الذي قُتل في 15 كانون الثاني/يناير أثناء تيسير إيصال المساعدة الإنسانية، وأشيد بشجاعة وتضحية جميع من يواصلون العمل في ظروف بالغة الصعوبة وخطيرة في كثير من الأحيان خدمةً للسلام. والهجمات التي تستهدف المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وحفظة السلام تعرض للخطر حياة ومسـتقبل الجميع في البلد، ويجب أن تتوقف فورا. كما أحث الحكومة على بذل كل جهد ممكن للتحقيق مع جميع مرتكبي هذه الهجمات ومحاسبتهم.

76 - وفي سياق الظروف الاقتصـادية الصـعبة، أرحب بالدعم الذي يقدمه الشركاء إلى جمهورية أفريقيا الوســطى وأحث على تقديم المزيد من الدعم المســتدام للبلد وشــعبه. والتنمية الاجتماعية - الاقتصــادية ضـروريةٌ لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين في البلد. وأشجع الحكومة والشركاء على مواصلة انخراطهم في دعم تقديم الخدمات الاجتماعية ومبادرات الإنعاش تعزيزا للفرص الاجتماعية - الاقتصــادية، لا ســيما على الصـعيد المحلي. ولا يزال نقص السيولة في خزانة الدولة يؤثر على دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية في حينه. ولذلك، فإنني أشيد بسعي الحكومة إلى إجراء إصلاحات تعزز تحصيل الإيرادات.

77 - وليس من المقبول أن تستمر انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، وانتهاكات القانون الدولي الإنســـاني التي ترتكبها جميع أطراف النزاع، ويجب أن يتوقف ذلك. وأحث جميع أطراف النزاع على أن توقف انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنســـان فورا وعلى أن تمنعها، وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، أرى بوادر مشجعة في التقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفي الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة خلال الاحتفال بالذكرى السـنوية الخامسـة والسـبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنســان، ولا ســيما تعهدها باســتخدام ســياســتها الوطنية لحقوق الإنســان للوفاء بالتزامها بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وبإنشاء آلية وطنية لمنع التعذيب.

78 - وأرحب باستئناف المحكمة العسكرية جلسات الاستماع الجنائية وبشروع المحكمة الجنائية الخاصة في النظر في قضـيتها الثانية، مما يدل على إحراز تقدم في مكافحة الإفلات من العقاب، فتلك أولوية لإنهاء دورة العنف وتعزيز المصالحة. والجلسات الجنائية الثلاث التي عقدتها محكمة الاستئناف في بانغي في سنة واحدة لم يســبق لها مثيل، وهي علامة على تعزيز نظام العدالة الجنائية في تلك الولاية القضــائية. وأرحب أيضـا بالمحاكمة في القضـية المتعلقة بفرديْ حفظ السلام المغربيين اللذين قُتلا خلال الهجوم الذي شُنَّ على قرية زيميو في 3 كانون الثاني/يناير 2017. وتشكل إدانة متهم واحد في القضـية خطوة هامة نحو المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام.

79 - وإنني أدين أي عمل من أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب أفراد الأمم المتحدة، وأعيد تأكيد التزامي بعدم التسـامح إطلاقا مع الحوادث من هذا القبيل. وأدعو جميع البلدان المسـاهمة بقوات وبأفراد شرطة إلى الوفاء بالتزاماتها بالنظر في الادعاءات التي تحيلها الأمم المتحدة بغية مساءلة الجناة وكفالة البت في دعاوى إثبات الأبوة.

80 - وأحيي التقدم الذي أحرزته الحكومة في جهودها الرامية إلى توسيع نطاق وجود الدولة في المناطق المهمشة تاريخيا، بوسائل تشمل نشر موظفي الخدمة المدنية في هذه المناطق، بدعم من البعثة المتكاملة. ومع ذلك، لا تزال محدودية البنية التحتية تشكل تحديات لتعزيز المكاسب التي تحققت بشق الأنفس. وستكون الاستثمارات ضرورية لتمكين البعثة المتكاملة من دعم الحكومة كي تعيد بسط سلطة الدولة على نحو مستدام وتواصل التصدي السريع للتهديدات الأمنية. وأشجع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات والشركاء الآخرون لجمهورية أفريقيا الوسطى، على دعم تعزيز قدرات البعثة في مجالات التنقل واللوجستيات والاستخبارات والإنذار المبكر، فهي قدرات بالغة الأهمية لحماية المدنيين ولسلامة حفظة السلام وأمنهم.

81 - وختاما، أعرب عن شكري لممثلتي الخاصة لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على قيادتها الاستباقية والفعالة. وما زلت ممتناً لتفاني الأفراد المدنيين والنظاميين التابعين للبعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري في أداء ولايتهم، في سياقات صعبة في كثير من الأحيان، وأعرب عن تقديري الكبير للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في البعثة. ولا يفوتني أن أعرب عن امتناني للمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف وغير الحكومية وجميع الجهات الشريكة الأخرى، بما فيها البلدان المانحة، على إسهاماتها القيمة من أجل إحلال السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

المرفق الأول

أولا - الحالة الأمنية وحماية المدنيين وبسط سلطة الدولة

الشكل الأول

انتهاكات الاتفاق السياسي

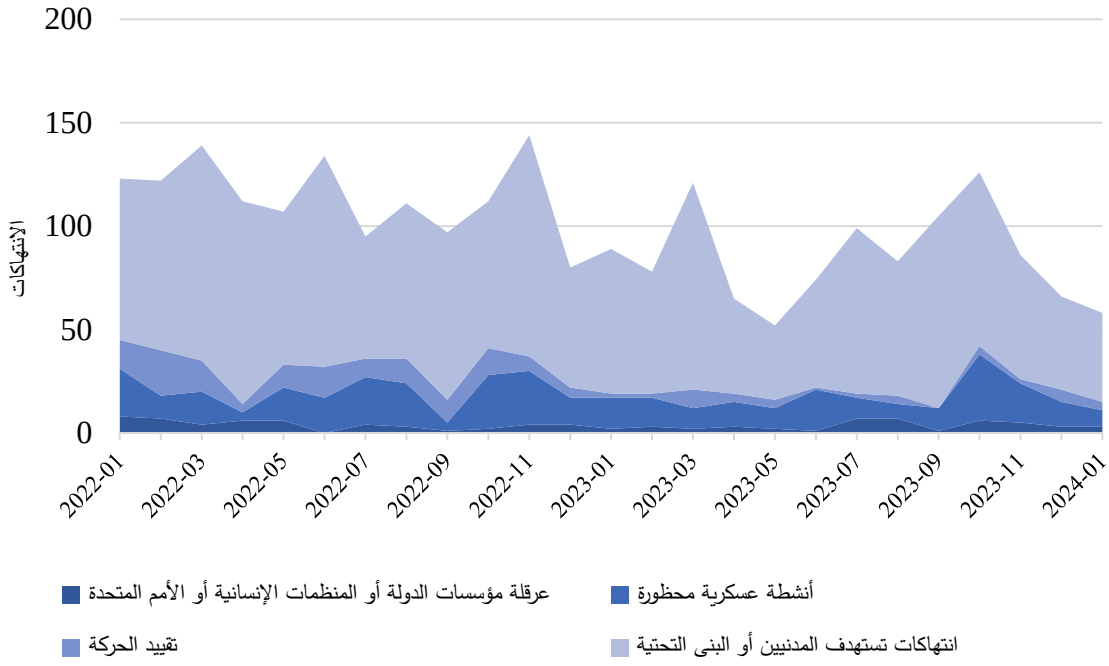

المصدر: البعثة المتكاملة/خلية التحليل المشتركة للبعثة.

انتهاكات الاتفاق السياسي، عام 2022

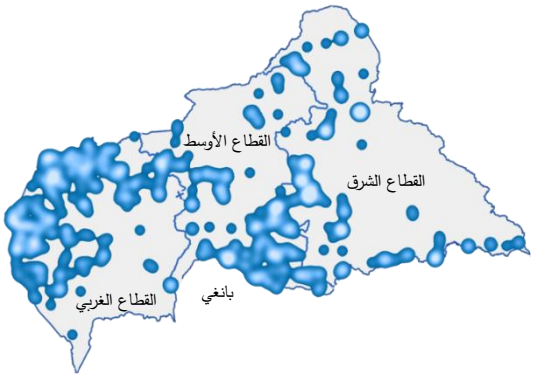

انتهاكات الاتفاق السياسي، عام 2023

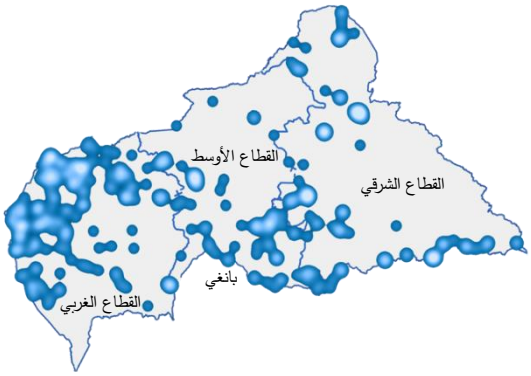

الحدود والأسماء المبينة في هذه الخريطة والوسوم المستخدمة فيها لا تفيد أن الأمم المتحدة تقرّها أو تقبل بها رسميا.

المصدر: البعثة المتكاملة/قاعدة بيانات تقدير الحالة العسكرية بالاستناد إلى عناصر جغرافية مكانية.

الشكل الثاني

خريطة الأخطار المتعلقة بحماية المدنيين حتى 31 كانون الثاني/يناير 2024

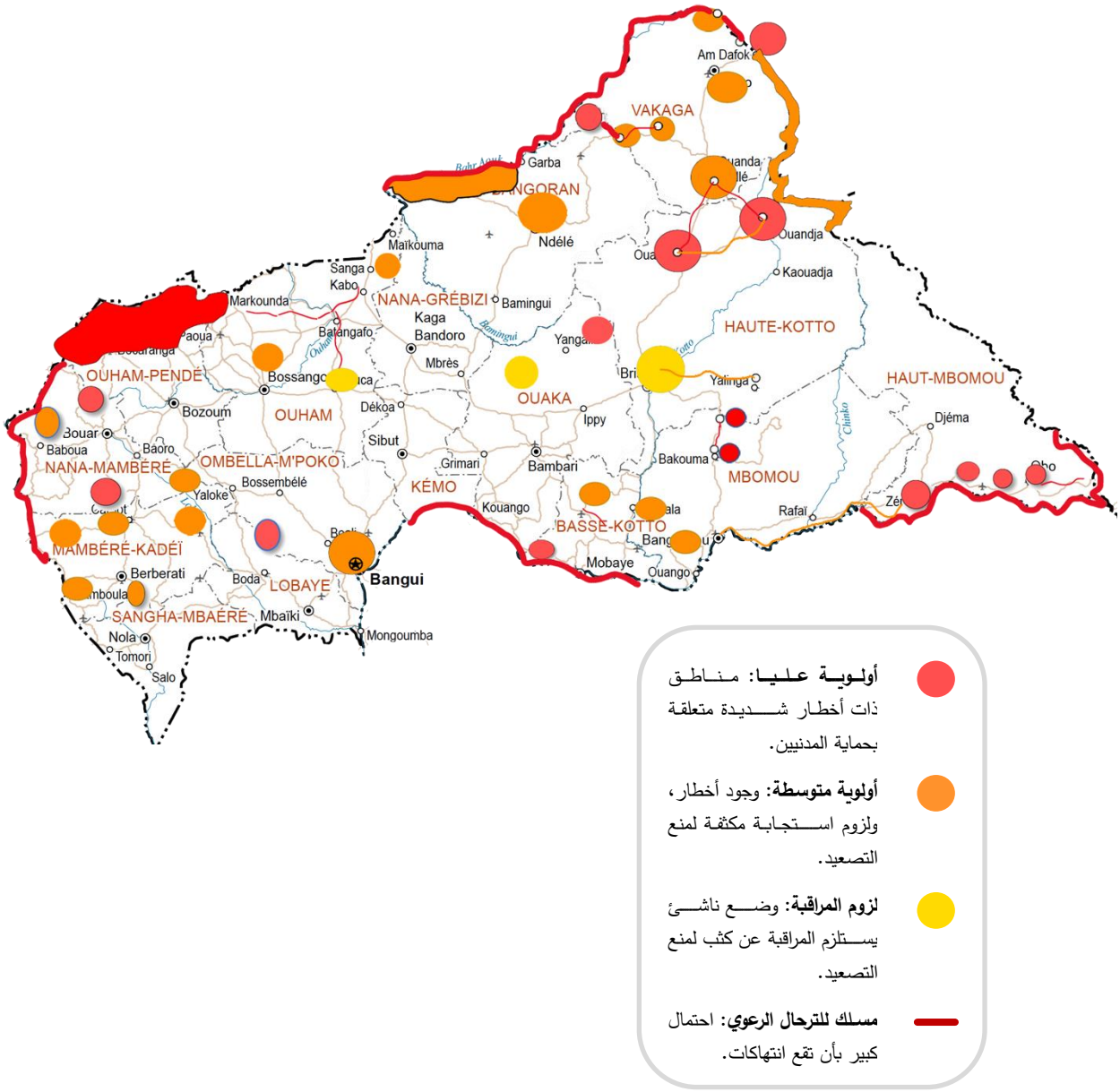

الحدود والأسماء المبينة في هذه الخريطة والوسوم المستخدمة فيها لا تفيد أن الأمم المتحدة تقرّها أو تقبل بها رسميا.

المصدر: البعثة المتكاملة/وحدة حماية المدنيين.

مصدر الخريطة الأساسية: شبكة الأمم المتحدة للمعلومات الجغرافية المكانية.

الشكل الثالث

الحوادث المتعلقة بالذخائر المتفجرة في عامي 2022 و 2023

الحوادث المتعلقة بالذخائر المتفجرة، عام 2022

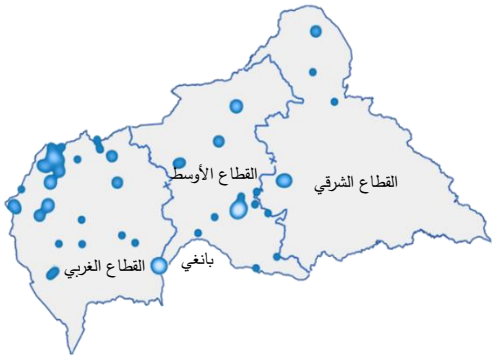

الحوادث المتعلقة بالذخائر المتفجرة، عام 2023

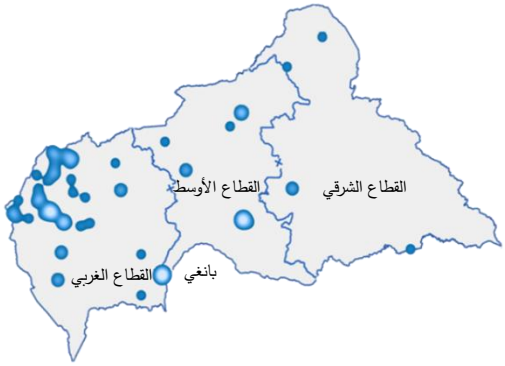

الحدود والأسماء المبينة في هذه الخريطة والوسوم المستخدمة فيها لا تفيد أن الأمم المتحدة تقرّها أو تقبل بها رسميا.

المصدر: البعثة المتكاملة/دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام.

الشكل الرابع

سلطات الدولة الموجودة في المواقع

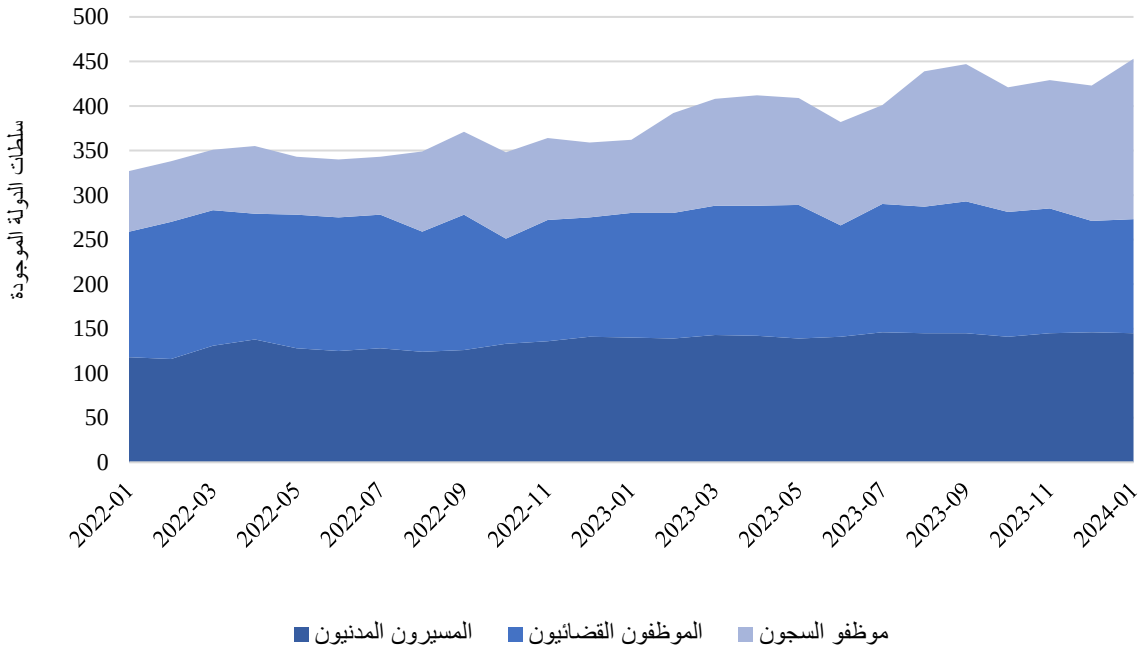

المصدر: البعثة المتكاملة/قسم الشؤون المدنية وقسم العدالة وشؤون السجون.

الشكل الخامس

قوات الأمن الداخلي المنتشرة خارج بانغي

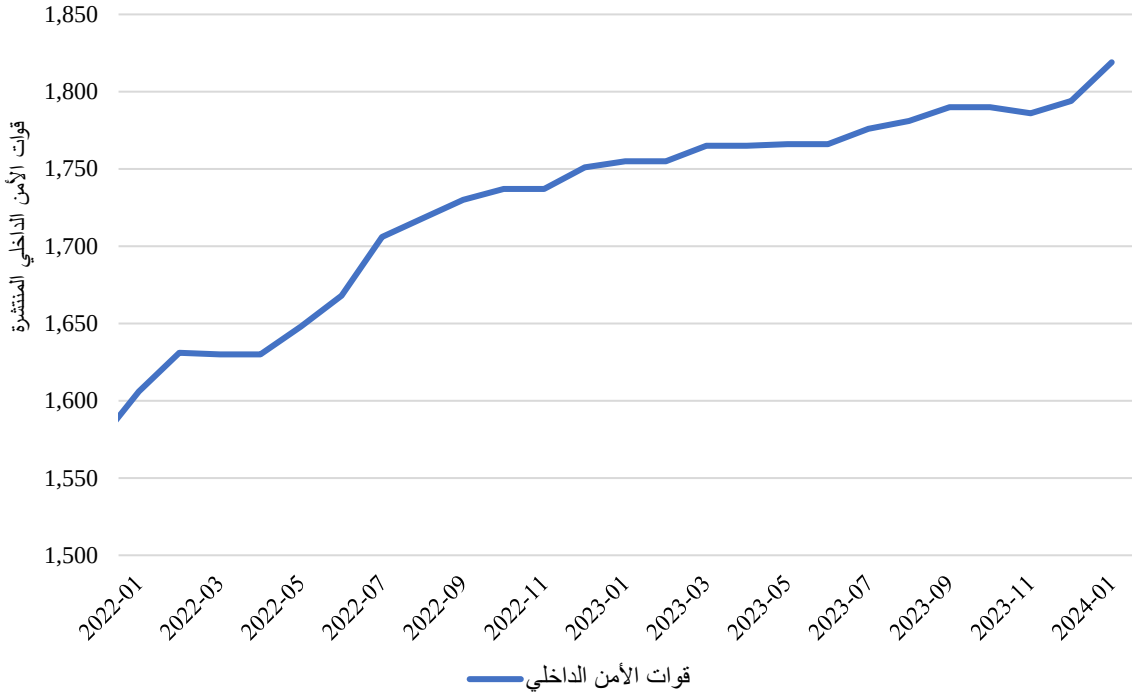

المصدر: البعثة المتكاملة/شرطة الأمم المتحدة.

حتى 31 كانون الأول/ديسمبر، كان ينتشر من أفراد قوات الأمن الداخلي 794 1 خارج بانغي و 093 5 داخل العاصمة، منهم 21 في المائة من النساء.

ثانيا - حقوق الإنسان وسيادة القانون

الشكل السادس

انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، تشرين الأول/أكتوبر 2023 - كانون الثاني/يناير 2024

الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة[أ]

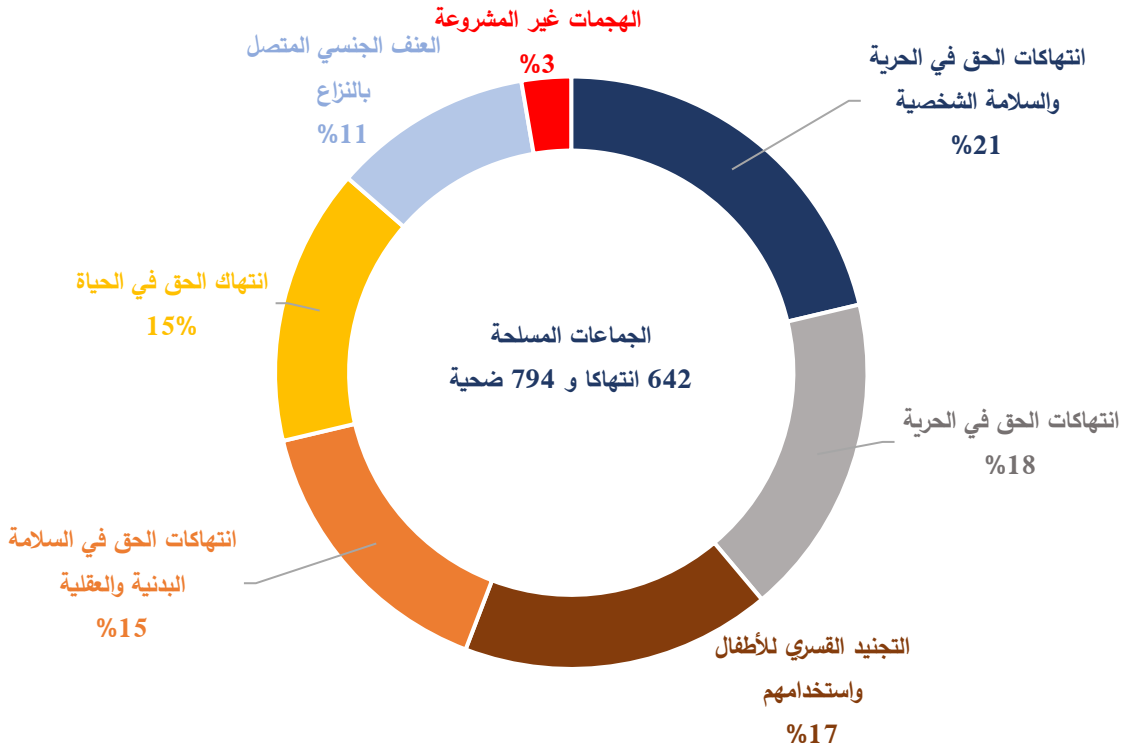

المصدر: البعثة المتكاملة/شعبة حقوق الإنسان.

(أ) *تشير النسب المئوية إلى عدد الضحايا.*

كانت الجماعات المسلحة الموقِّعة على الاتفاق السياسي مسؤولة عن 61 في المائة من مجموع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان الموثقة، وكانت الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى هي الجاني الرئيسي في تلك الانتهاكات.

الجهات الفاعلة التابعة للدولة[أ]

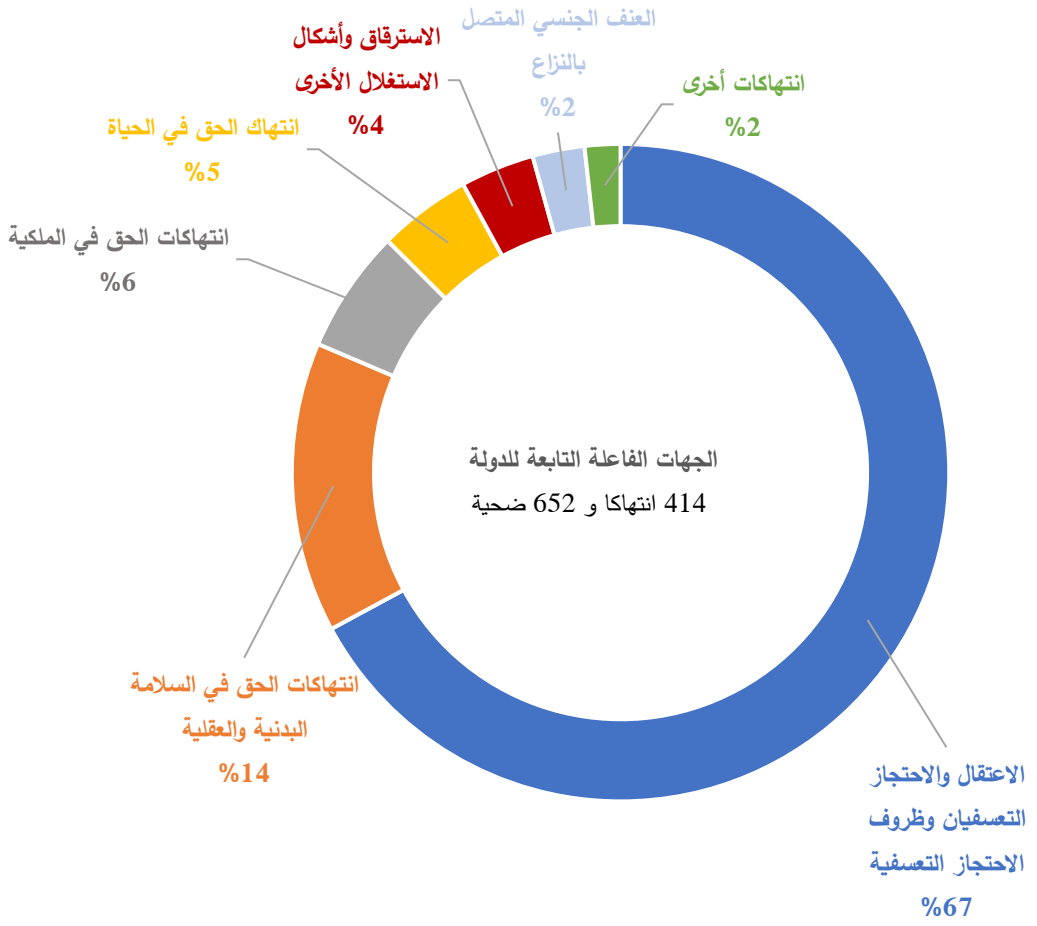

المصدر: البعثة المتكاملة/شعبة حقوق الإنسان.

(أ) *تشير النسب المئوية إلى عدد الضحايا.*

كانت الجهات الفاعلة التابعة للدولة مسؤولة عن 39 في المائة من مجموع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان الموثقة وعن 45 في المائة من الضحايا الموثقين. وكانت قوات الدفاع الوطني هي الجاني الرئيسي في تلك الانتهاكات، يليها أفراد الأمن الآخرون.

الشكل السابع

العنف الجنسي المتصل بالنزاع، تشرين الأول/أكتوبر 2023 – كانون الثاني/يناير 2024[أ]

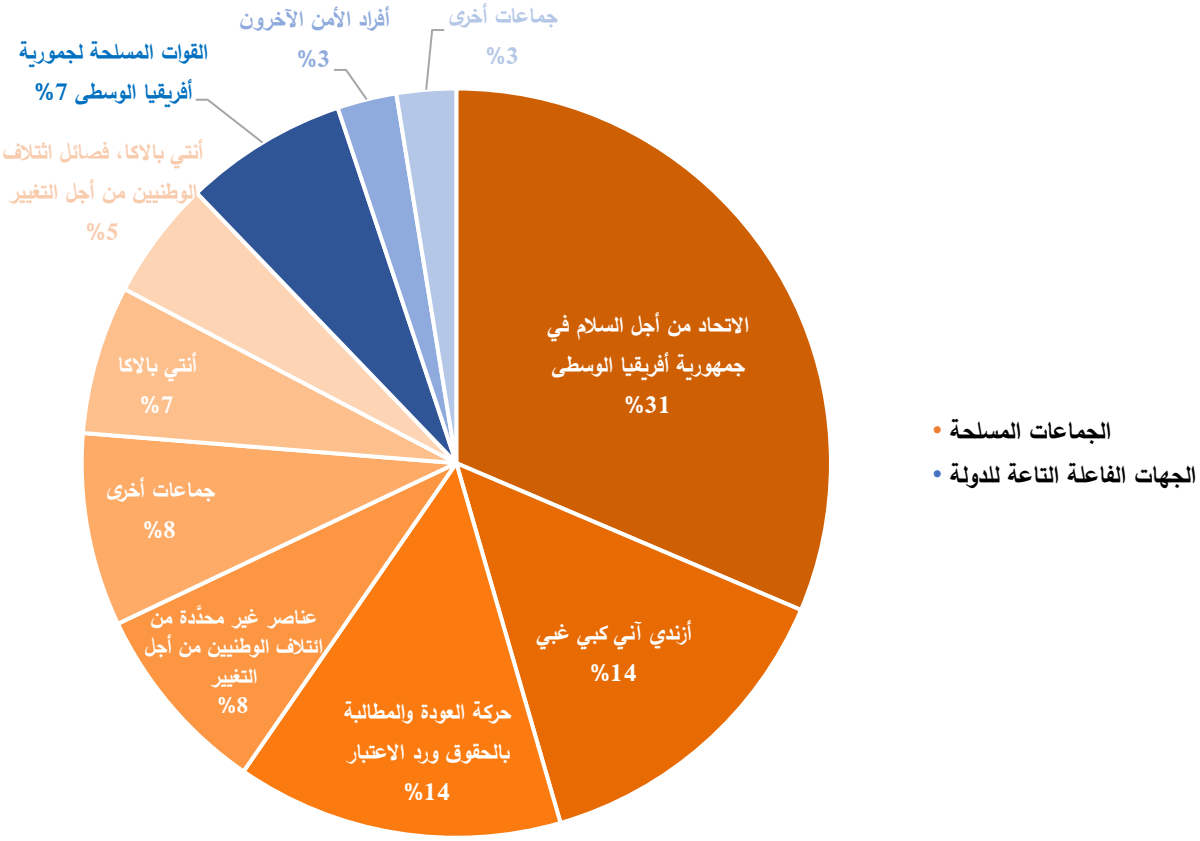

المصدر: البعثة المتكاملة/شعبة حقوق الإنسان.

(أ) *تشير النسب المئوية إلى عدد الضحايا.*

في الفترة من 2 تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى 1 شباط/فبراير 2024، كانت الجماعات المسلحة مسؤولة عن 85 في المائة من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع الموثقة و 88 في المائة من مجموع عدد الضحايا الموثقين، في حين كانت الجهات الفاعلة التابعة للدولة مسؤولة عن 15 في المائة من الحالات الموثقة وعن 12 في المائة من الضحايا الموثقين.

الشكل الثامن

الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، تشرين الأول/أكتوبر 2023 – كانون الثاني/يناير 2024

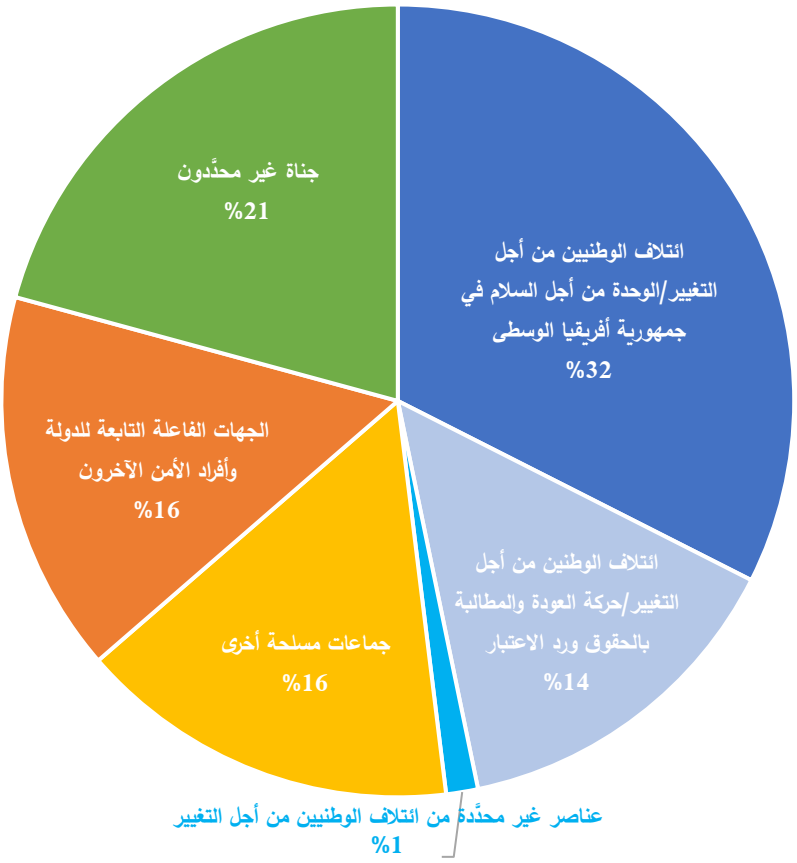

* *تشير النسب المئوية إلى عدد الضحايا.*

المصدر: البعثة المتكاملة/وحدة حماية الطفل وفرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ.

كانت الجماعات المسلحة مسؤولة عن 64 في المائة من الانتهاكات الجسيمة، وكان ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير مسؤولا عن 75 في المائة منها.

الشكل التاسع

عدد المحاكم والسجون العاملة

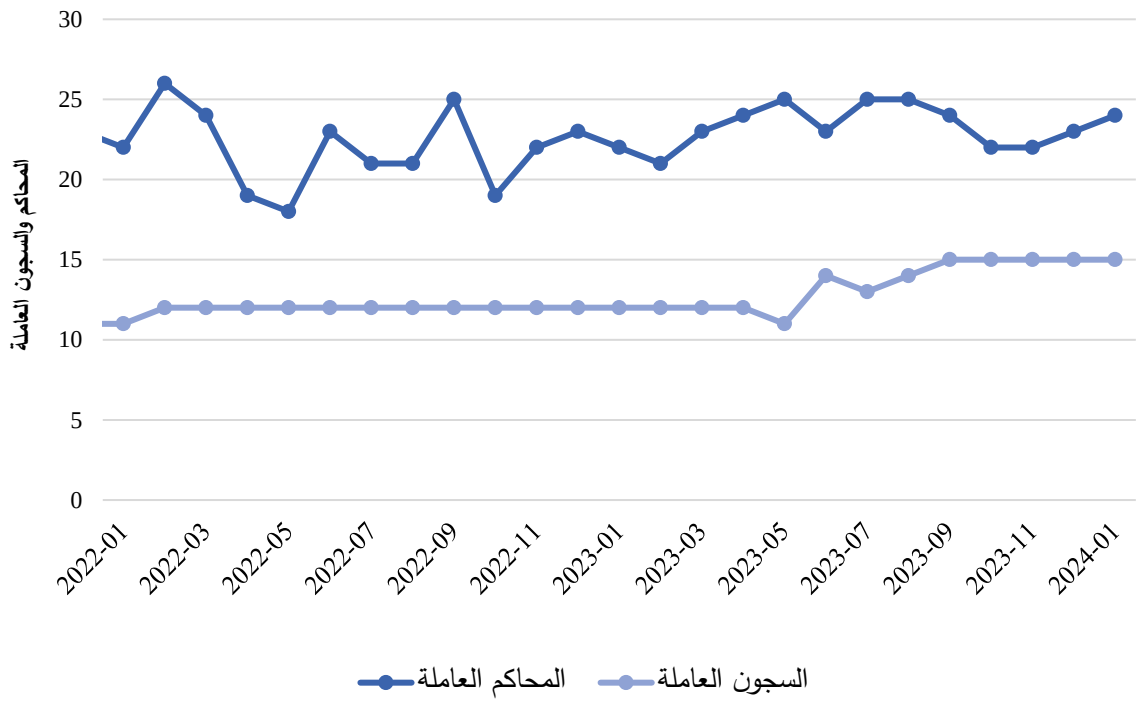

المصدر: البعثة المتكاملة/قسم العدالة وشؤون السجون.

ثالثا – الحالة الإنسانية

الشكل العاشر

درجة شدة احتياجات المحتاجين وعددهم حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

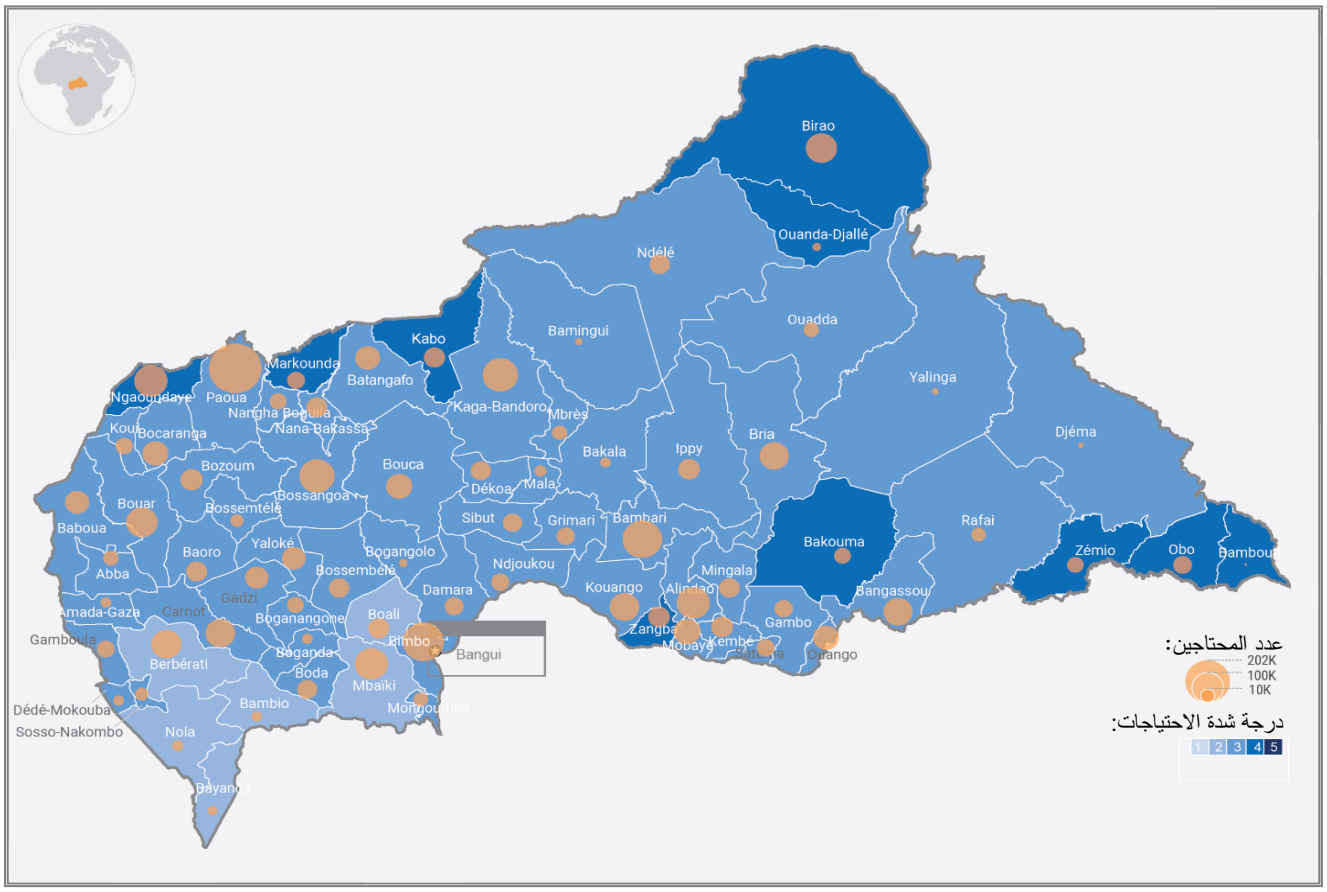

الحدود والأسماء المبينة في هذه الخريطة والوسوم المستخدمة فيها لا تفيد أن الأمم المتحدة تقرّها أو تقبل بها رسميا. والحدود النهائية بين جنوب السودان والسودان لم تُحدَّد بعد.

المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

الشكل الحادي عشر

النازحون داخليا واللاجئون

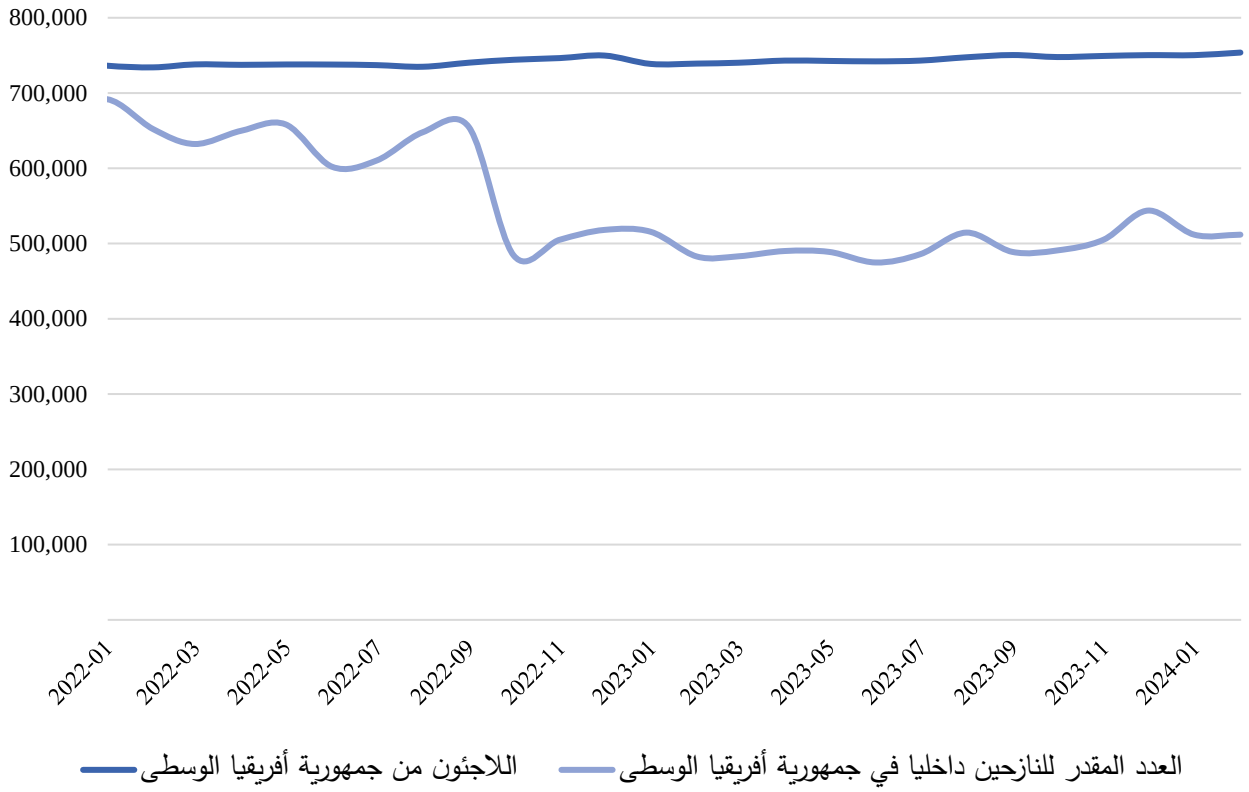

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

الشكل الثاني عشر

الجسور التي شيدتها أو أصلحتها أو بدأتها البعثة المتكاملة في عام 2023

الحدود والأسماء المبينة في هذه الخريطة والوسوم المستخدمة فيها لا تفيد أن الأمم المتحدة تقرُّها أو تقبل بها رسميا. والحدود النهائية بين جنوب السودان والسودان لم تُحدَّد بعد.

المصدر: البعثة المتكاملة/شعبة الشؤون المدنية.

مصدر الخريطة الأساسية: شبكة الأمم المتحدة للمعلومات الجغرافية المكانية.

الشكل الثالث عشر

الحوادث التي استهدفت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في عام 2023

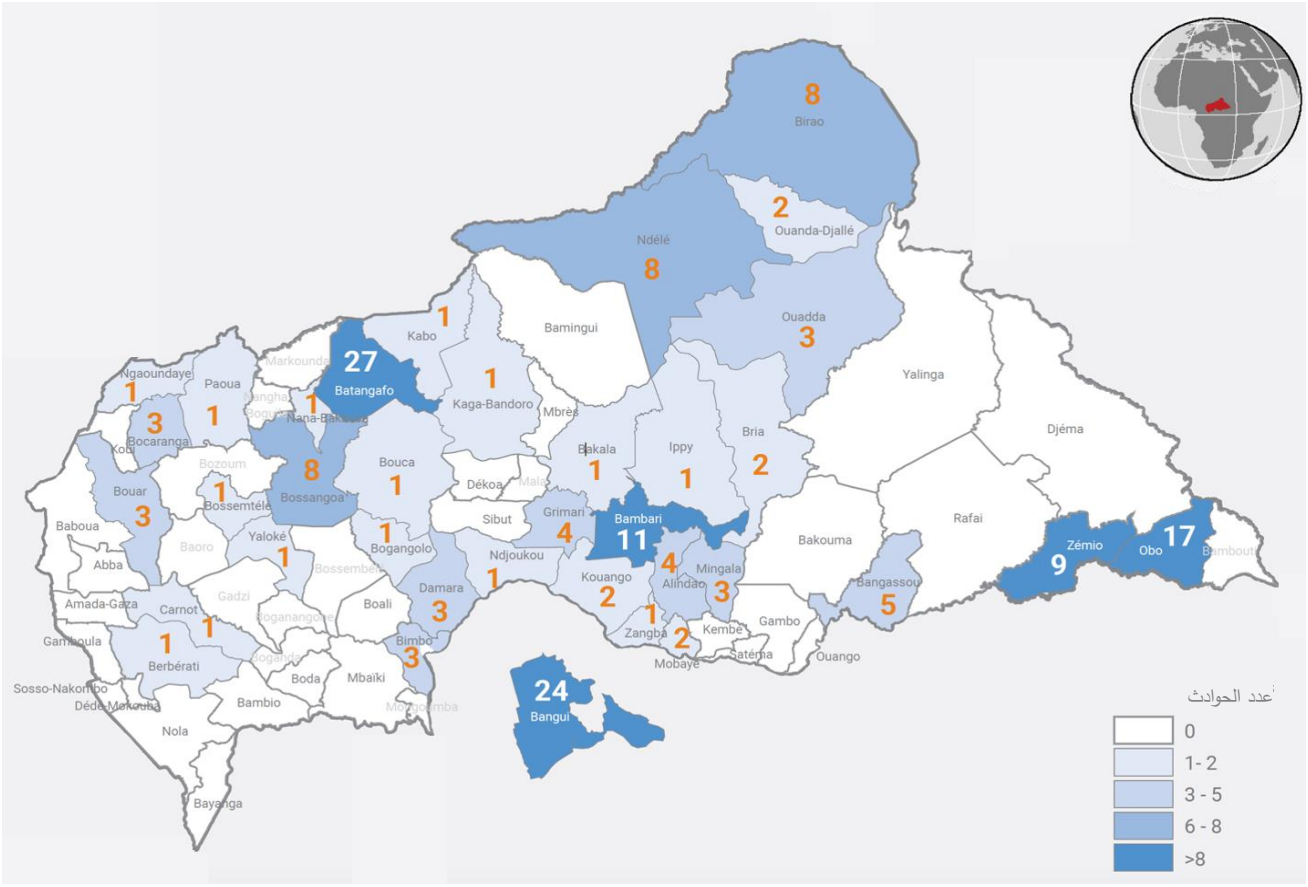

الحدود والأسماء المبينة في هذه الخريطة والوسوم المستخدمة فيها لا تفيد أن الأمم المتحدة تقرُّها أو تقبل بها رسميا. والحدود النهائية بين جنوب السودان والسودان لم تُحدَّد بعد.

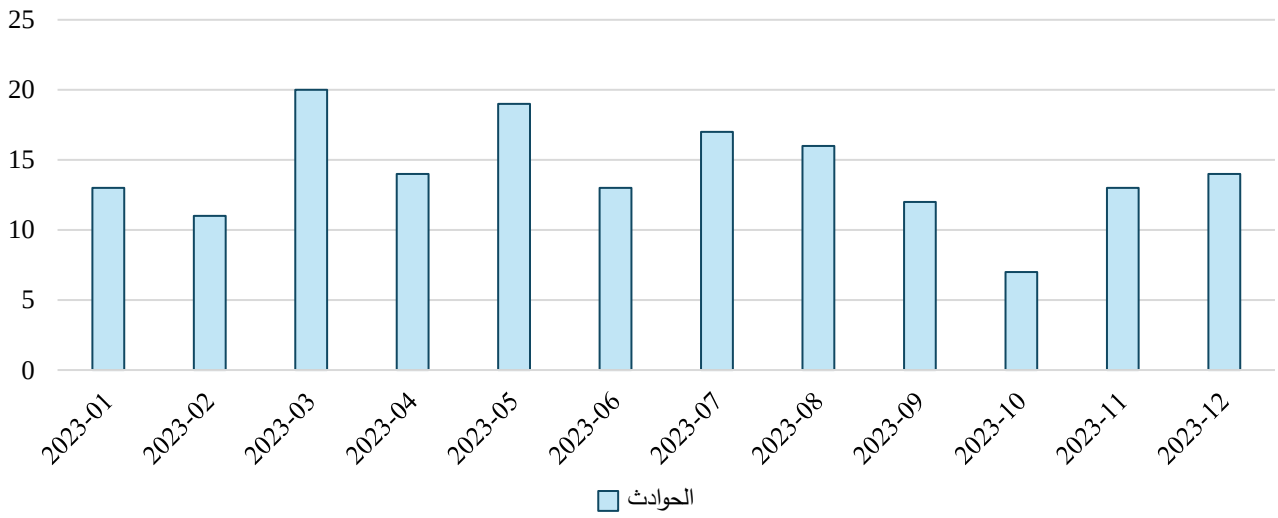

المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

رابعا – سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم

الشكل الرابع عشر

الحوادث الأمنية التي استهدفت أفراد البعثة المتكاملة

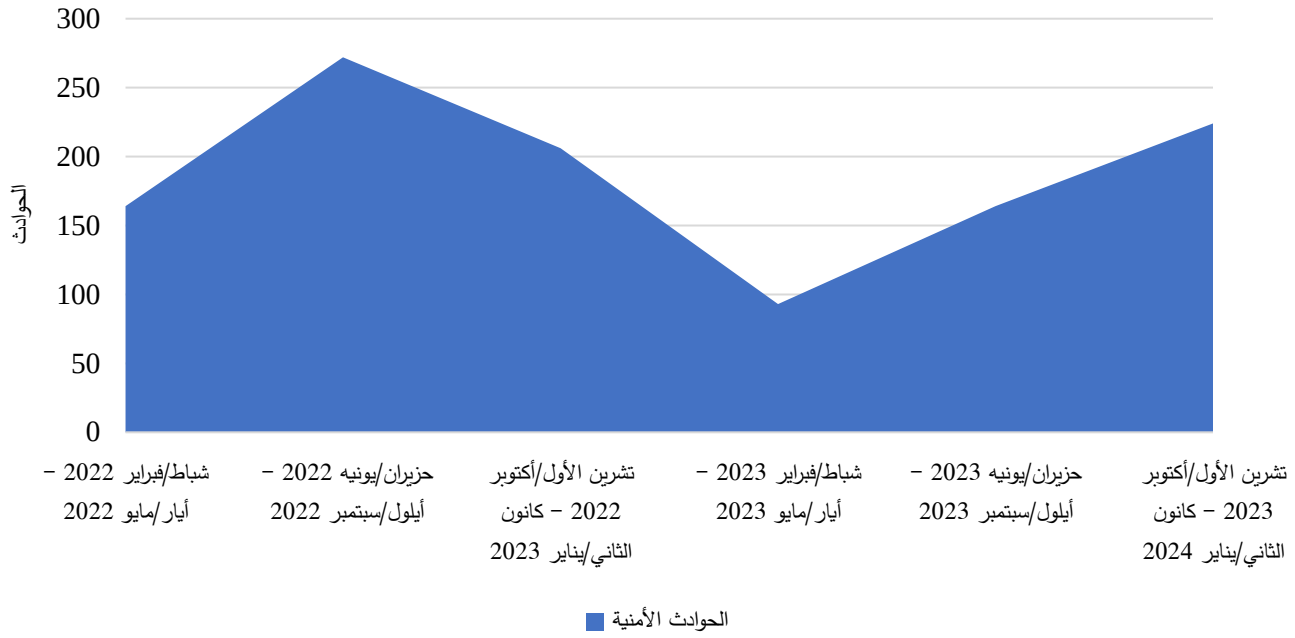

المصدر: البعثة المتكاملة/إدارة شؤون السلامة والأمن بالأمم المتحدة.

المرفق الثاني

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاســـتقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى: قوام الجيش والشرطة حتى 1 شباط/فبراير 2024

	العنصر العسكري				*عنصر الشرطة*	
البلد	*الخبراء القائمون بمهمة*	*ضباط الأركان*	*الجنود*	*المجموع*	*أفراد وحدات الشرطة المشكّلة*	*أفراد الشـــرطة المقدَّمون من الحكومات*
الأرجنتين	–	2	–	2	–	–
بنغلاديش	12	36	1 398	1 446	–	4
بنن	4	3	–	7	–	16
بوتان	2	5	180	6	–	–
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	2	4	–	6	–	–
البرازيل	3	6	–	9	–	1
بوركينا فاسو	0	7	–	7	–	51
بوروندي	8	12	744	764	–	–
كمبوديا	4	6	338	348	–	–
الكاميرون	3	7	748	758	320	12
الصين (جمهورية – الشعبية)	–	–	–	–	–	5
كولومبيا	1	–	–	1	–	–
الكونغو (جمهورية –)	3	7	–	10	179	–
كوت ديفوار	0	3	180	183	–	35
تشيكيا	3	–	–	3	–	–
جيبوتي	–	–	–	–	180	20
إكوادور	–	1	–	1	–	–
مصر	8	30	988	1 026	140	44
فرنسا	–	4	–	4	–	–
غامبيا (جمهورية –)	3	6	–	9	–	1
غانا	3	9	–	12	–	5
غواتيمالا	2	2	–	4	–	–
غينيا	–	–	–	–	–	11
الهند	–	3	–	3	–	–
إندونيسيا	4	10	215	223	140	17
الأردن	3	7	–	10	–	62
كازاخستان	–	2	–	2	–	–
كينيا	7	9	–	18	–	–
مدغشقر	–	–	–	–	–	–

البلد	العنصر العسكري				عنصر الشرطة	
	الخبراء القائمون بمهمة	ضباط الأركان	الجنود	المجموع	أفراد وحدات الشرطة المشكّلة	أفراد الشـــرطة المقدَّمون من الحكومات
مالي	–	–	–	–	–	8
موريتانيا	8	9	448	465	319	4
المكسيك	1	1	–	2	–	–
مولدوفا (جمهورية –)	2	1	–	3	–	–
منغوليا	–	3	–	3	–	–
المغرب	5	21	745	771	–	–
نيبال	5	17	1 219	1 241	–	–
النيجر	–	6	–	6	–	53
نيجيريا	–	6	–	6	–	8
باكستان	9	31	1 275	1 315	–	–
باراغواي	2	2	–	4	–	–
بيرو	7	8	220	235	–	3
الفلبين	2	1	–	3	–	–
البرتغال	–	10	215	225	–	8
رومانيا	–	–	–	–	–	8
الاتحاد الروسي	2	7	–	9	–	–
رواندا	9	30	2 110	2 149	638	58
السنغال	–	12	179	191	497	37
صربيا	2	4	71	77	–	–
سيراليون	2	3	–	5	–	–
إسبانيا	–	–	–	–	–	3
سري لانكا	–	3	110	113	–	–
توغو	4	6	–	11	–	39
تونس	3	12	758	773	–	57
تركيا	–	–	–	–	–	11
جمهورية تنزانيا المتحدة	–	7	510	517	–	–
الولايات المتحدة الأمريكية	–	11	–	11	–	–
أوروغواي	–	3	–	3	–	–
فييت نام	1	6	–	7	–	–
زامبيا	7	17	910	934	–	–
زمبابوي	2	2	–	4	–	–
المجموع	**148**	**423**	**13 561**	**14 132**	**2 413**	**581**

الخريطة

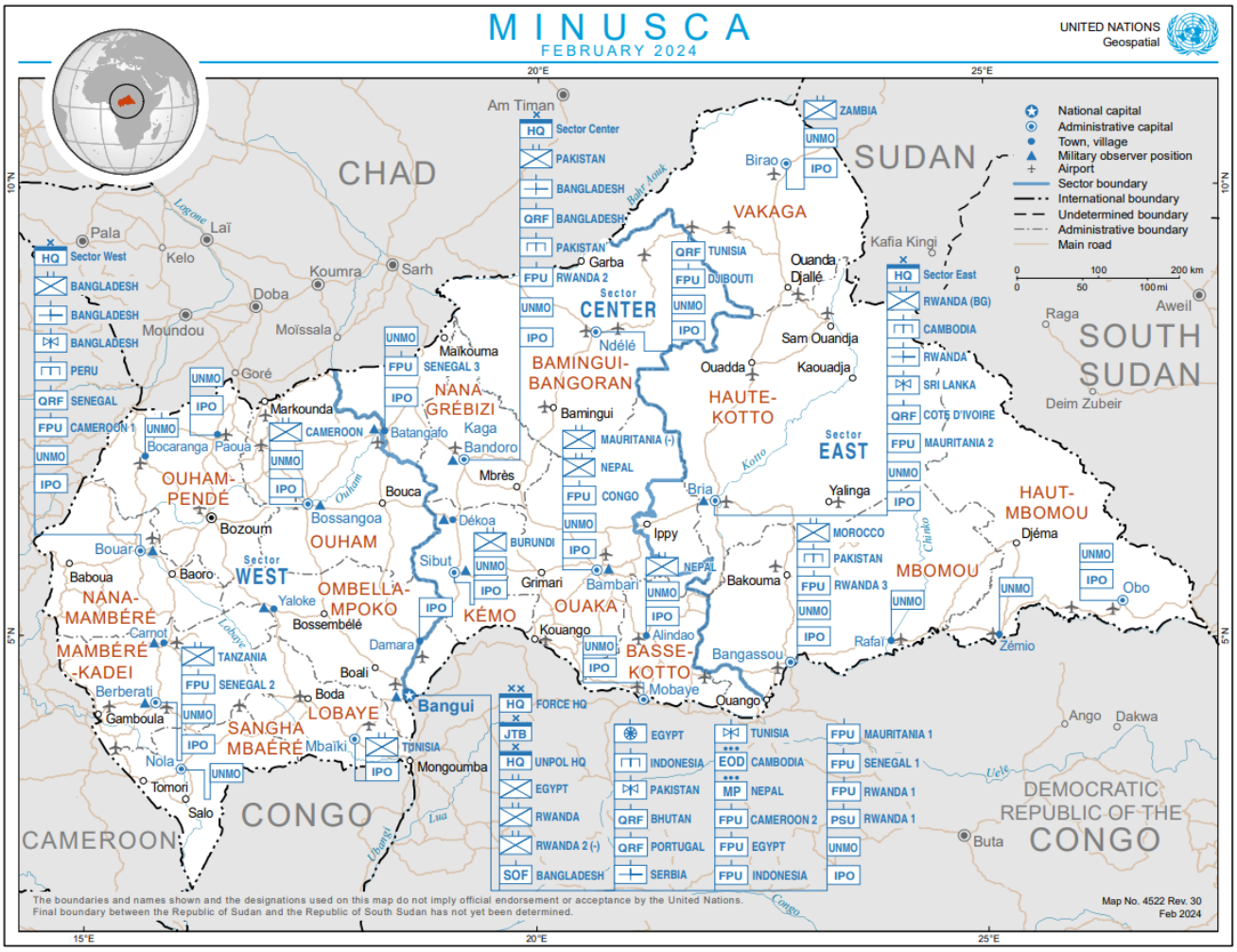
MINUSCA
FEBRUARY 2024
UNITED NATIONS
Geospatial
CHAD
SUDAN
SOUTH SUDAN
CAMEROON
CONGO
DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO
Am Timan
Birao
Pala
Laï
Kelo
Koumra
Sarh
Doba
Moundou
Moïssala
Goré
Markounda
Bocaranga
Paoua
Maïkouma
Garba
Ndélé
Bamingui
Kafia Kingi
Ouanda Djallé
Sam Ouandja
Ouadda
Kaouadja
Raga
Aweil
Deim Zubeir
Batangafo
Kaga Bandoro
Mbrès
Bouca
Bossangoa
Bozoum
Bouar
Baboua
Baoro
Yaloke
Bossembélé
Carnot
Berberati
Gamboula
Nola
Tomori
Salo
Boali
Boda
Damara
Bangui
Mbaïki
Mongoumba
Sibut
Dékoa
Grimari
Bambari
Kouango
Alindao
Mobaye
Bakouma
Ippy
Bria
Yalinga
Djéma
Obo
Zémio
Rafaï
Bangassou
Ango
Dakwa
Buta
Kémo
Ouaka
Nana-Mambéré
Mambéré-Kadei
Ombella-Mpoko
Lobaye
Sangha Mbaéré
Ouham
Ouham-Pendé
Nana Grébizi
Bamingui-Bangoran
Vakaga
Haute-Kotto
Basse-Kotto
Haut-Mbomou
Mbomou
Sector West
Sector Center
Sector East
HQ Sector West
BANGLADESH
BANGLADESH
BANGLADESH
PERU
QRF SENEGAL
FPU CAMEROON 1
UNMO
IPO
TANZANIA
FPU SENEGAL 2
HQ Sector Center
PAKISTAN
BANGLADESH
QRF BANGLADESH
PAKISTAN
FPU RWANDA 2
UNMO
IPO
FPU SENEGAL 3
BURUNDI
MAURITANIA (-)
NEPAL
FPU CONGO
QRF TUNISIA
FPU DJIBOUTI
ZAMBIA
HQ Sector East
RWANDA (BG)
CAMBODIA
RWANDA
SRI LANKA
QRF COTE D'IVOIRE
FPU MAURITANIA 2
MOROCCO
PAKISTAN
FPU RWANDA 3
TUNISIA
HQ FORCE HQ
JTB
HQ UNPOL HQ
EGYPT
RWANDA
RWANDA 2 (-)
SOF BANGLADESH
EGYPT
INDONESIA
PAKISTAN
QRF BHUTAN
QRF PORTUGAL
QRF SERBIA
TUNISIA
EOD CAMBODIA
MP NEPAL
FPU CAMEROON 2
FPU EGYPT
FPU INDONESIA
FPU MAURITANIA 1
FPU SENEGAL 1
FPU RWANDA 1
PSU RWANDA 1
National capital
Administrative capital
Town, village
Military observer position
Airport
Sector boundary
International boundary
Undetermined boundary
Administrative boundary
Main road
0 100 200 km
0 50 100 mi
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Final boundary between the Republic of Sudan and the Republic of South Sudan has not yet been determined.
Map No. 4522 Rev. 30
Feb 2024